

### الفصل الثالث

## أوليات الفاروق السياسية في معاملة غير المسلمين

### المبحث الأول

## الفاروق أول من أجلى أهل الكتاب من الجزيرة العربية

معنى الجلاء :

الجلاء معناه الخروج ، ومفارقة الوطن ، يقال : جلا بنفسه جلاء وأجلاه غيره إجلاء .

والفرق بين الجلاء والإخراج - وإن كان معناهما في الإبعاد واحداً - من جهتين :

إحدهما : أن الجلاء ما كان مع الأهل والولد ، والإخراج قد يكون مع بقاء الأهل والولد .

الثانية : أن الجلاء لا يكون إلا لجماعة ، والإخراج يكون لجماعة ولو احدى<sup>(١)</sup> .

المراد بالجزيرة العربية في هذا المبحث :

الجزيرة أو شبه الجزيرة العربية ، تقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا ، ويحدها شرقاً الخليج العربي ، وغرباً البحر الأحمر ، وجنوباً البحر العربي ، وشمالاً العراق والشام ، هذا موقعها وتحديد جغرافياً .

وقد تكلم العلماء عن هذا قديماً ، ولكنهم اختلفوا في تحديدها<sup>(٢)</sup> .

وليس هنا مجال عرض أقوالهم في هذا ، وإنما المقصود المراد بالجزيرة العربية في الأحاديث الواردة في هذا الموضوع وفي أقوال الفقهاء .

(١) انظر : فتح القدير : للشوكاني ١٩٦/٥ ، ط حلية ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، والقاموس المحيط : لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي ٣١٤/٤ ، ط المؤسسة العربية ببيروت .

(٢) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٩/٩ ، ونيل الأوطار ٧٣/٨ ، وفتح الباري ١٧٠/٦ ، ط المطبعة السلفية .

ولقد ثبت أحاديث كثيرة عن الرسول ﷺ بالفاظ مختلفة كلها تدل على وجوب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب من هذه الأحاديث : ما رواه البخارى ، ومسلم ، عن ابن عباس رضيهما قال : اشتد وجع رسول الله ﷺ فقال : « اتنوني أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده أبداً ، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع فقال : ذروني ، فالذى أنا فيه خير مما تدعونى إليه ، وأمرهم بثلاث فقال : « أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو مما كنت أجيزهم ، والثالثة نسيها » (١) .

ومنها : عن جابر رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لئن عشت لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أترك فيها إلا مسلماً » . . رواه مسلم فى صحيحه (٢) .

ومنها : عن أبى عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قال : آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ : « أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب » رواه أحمد والبيهقى فى سننه (٣) .

ومنها : عن عائشة رضي الله عنها قالت : آخر ما عهد رسول الله ﷺ أن قال : « لا يترك بجزيرة العرب دينان » رواه أحمد فى مسنده (٤) .

وفى المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ، والسنن الكبرى للبيهقى : « لا يجتمع دينان فى جزيرة العرب » (٥) .

إن هذه الأحاديث كلها تدل على وجوب إخراج المشركين من جزيرة العرب ؛ إذ إن فى بعضها الأمر بلفظ « أخرجوا » ، وبعضها فيها القسم بأنه لو عاش ﷺ

(١) السنن الكبرى : للبيهقى ٢٠٧/٩ ، ونيل الأوطار ٧٢/٨ .

(٢) انظر : المرجع السابق نفس الجزء والصفحة ، وانظر : نيل الأوطار ٧٣/٨ ، وقال : رواه أحمد ، ومسلم ، والترمذى وصححه .

(٣) السنن الكبرى : للبيهقى ٢٠٨/٩ ، ونيل الأوطار ٧٣/٨ ، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد : لنور الدين على بن أبى بكر الهيثمى ت ٨٠٧ هـ ٣٢٥/٥ ، ط ثانية .

(٤) انظر : نيل الأوطار ٨ ، ونصب الرأية ٤٥٤/٣ وهو حديث صحيح كما قال الدارقطنى .

(٥) انظر : المصنف لعبد الرزاق ٥٣/٦ ، ط المجلس العلمى بالهند ، والسنن الكبرى : للبيهقى ٢٠٨/٩ .

لأخرجهم من جزيرة العرب ، والبعض الآخر فيه النهى عن أن يترك في جزيرة العرب دينان ، أو لا يجتمع في جزيرة العرب دينان .

وقد اختلف الفقهاء في المقصود بجزيرة العرب في هذه الأحاديث ، فمنهم من جعلها خاصة المسجد الحرام فقط ، ومنهم من قال : إن المراد بها الحجاز ، ومنهم من قال : إن المراد بها مكة ، والمدينة ، والطائف ، واليمامة وما يتبعها من مخاليف ، ومنهم من قال : المراد في الأحاديث جزيرة العرب كلها ، فلا يجوز أن يبقى يهودى ، أو نصرانى ، أو مشرك فى أى مكان فى الجزيرة (١) .

ولكل قول مستند من ظاهر الأحاديث أو بعضها ، أو من فعل الخلفاء الراشدين ؛ ولا أريد أن أخوض فى مناقشة هذه الأقوال وأدلتها ؛ لأن ذلك يطول وليس من موضوعنا .

### ماذا فعل رسول الله ﷺ وأبو بكر بأهل الكتاب فى الجزيرة :

ثبت فيما مضى حكم رسول الله ﷺ فى إخراج أهل الكتاب من الجزيرة العربية ، ثبت ذلك من أقواله ﷺ أمراً بإخراجهم ، ومخبراً بأنه لو عاش لأخرجهم ، وناهياً ومحذراً أن يترك أو يجتمع فى الجزيرة العربية دينان .

أما فعله ﷺ فإنه لم يثبت منه إلا تطهير المدينة المنورة منهم فقط ، إذ كان فى المدينة ثلاث قبائل يهودية قوية محيطة بالمدينة هى : قبيلة بنى النضير ، وبنى قينقاع ، وبنى قريظة ، ولم يكن ناوياً إخراجهم من المدينة ، بل عاهدهم ووادعهم على أن يعيشوا مع المسلمين ، آمنين متعاونين فى الدفاع عن المدينة ، لكن هذه القبائل كانت تتحين الفرص ، وغدرت برسول الله ﷺ الواحدة تلو الأخرى ، وكل قبيلة كان غدرها عقب غزوة من غزوات رسول الله ﷺ الشهيرة ، ظناً منها أنها قد وجدت الفرصة للقضاء عليه ، وأنه فى حالة ضعف ، فكان أولهم غدرًا بنو قينقاع ، وكان ذلك عقب غزوة بدر ، فحاربهم ﷺ ، فنزلوا على حكمه

---

(١) انظر : المذهب : للشيرازى ٢/ ٢٥٨ ، ط حلية ، والمغنى : لابن قدامة ٩/ ٣٥٦ - ٣٥٩ ، نشر

مكتبة القاهرة ، وانظر : نصب الراية للزيلعى ٣/ ٤٥٥ ، ونيل الأوطار ٨/ ٧٣ وما بعدها ، وسبل السلام

١٤/ ٦١ - ٦٣ ، نشر المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .

وأجلاهم إلى أذرعات - مكان قرب الشام <sup>(١)</sup> ، ثم نقض بنو النضير عهدهم بعد بنى قينقاع بأقل من سنة واستعدوا لحرب المسلمين <sup>(٢)</sup> ، وقد كان وعدهم رأس المنافقين - عبد الله بن أبي - أنه سيجعل لهم من أصحابه ألفين يدخلون معهم ويموتون دونهم ، وكذلك وعدهم حلفاؤهم من غطفان أنهم سيكونون معهم إن وقعت حرب بينهم وبين المسلمين .

وحاصرهم رسول الله ﷺ بجند الله حتى نزلوا على حكمه ، وأجلاهم إلى خيبر ، ولم ينفعهم حلفاؤهم ، ولم يقدموا لهم شيئاً ، وقد سجل الله هذه الواقعة في سورة الحشر ، وهى سورة بنى النضير ، ومثل الله قصتهم مع من تحالف معهم بالشیطان ومن تابعه على الكفر فلما تبعه تبرأ منه ، قال تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(١٦)</sup> فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ <sup>(١٧)</sup> ﴿ [ الحشر ] <sup>(٣)</sup> ، وكان إجلاؤهم بعد غزوة أحد على الأرجح <sup>(٤)</sup> .

ثم كان آخرهم نقضاً للعهد بنو قريظة ، فقد غدروا برسول الله ﷺ لما تجمع عليه أعداؤه من قريش وغطفان ومن شايعهم ، وتحزبوا لإبادة المسلمين ، فلما رأت قريظة كثرة أعداء المسلمين ، ظنوا أنهم منتصرون فمالؤوا معهم ، ونكثوا عهدهم ، وهزم الله الأحزاب ، ورجع رسول الله ﷺ بالمهاجرين والأنصار سالمين غانمين ، وأمره الله - سبحانه وتعالى - بالمسير إلى بنى قريظة لمحاسبتهم على فعلتهم الشنعاء ، فذهب هو وأصحابه وأحاطوا بأعداء الله ، وحاصروهم حتى نزلوا على حكم سعد ابن معاذ الصحابى الأنصارى ، فحكم فيهم بحكم الله - حكم فيهم أن تقتل منهم المقاتلة ، وتسبى النساء والذرية ، فنفذ رسول الله ﷺ هذا الحكم لما رآه موافقاً لحكم الله <sup>(٥)</sup> ، وكان عقابهم أشد ممن سبقهم ؛ لأن عملهم كان أشد وأنكى .

(١) انظر : زاد المعاد فى هدى خير العباد : لابن قيم الجوزية ٧١/٢ ، ط الثالثة ، المطبعة المصرية .

(٢) لم نتعرض لذكر سبب نقض بنى قينقاع وبنى النضير عهدهم ؛ لأن ذلك ليس من موضوعنا ، ومحل كتب السيرة والتواريخ والتفاسير .

(٣) انظر : زاد المعاد فى القصة ٧١/٢ ، ٧٢ ، وفتح البارى : للحافظ ابن حجر ٣٣٠/٨ - ٣٣٢ ، وتفسير ابن كثير ٥٩٣/٦ - ٦١٢ ، ط دار الفكر .

(٤) انظر : فتح البارى ٣٣٢/٨ .

(٥) انظر : زاد المعاد ٧٢/٢ - ٧٤ ، وفتح البارى ٤٠٨/٨ - ٤١٦ .

هذا فعله ﷺ باليهود ومعاملته لهم ، وقد اقتصر عمله ذلك على اليهود الذين كانوا فى المدينة ، وقد رأينا أنهم هم كانوا سبب ما لاقوا ، وأنه لم يخرجهم كلهم من الجزيرة غير بنى قينقاع ، فهو إذا لم يجلبهم إجلاءً كاملاً (١) .

أما النصارى الذين كانوا فى الجزيرة العربية ، فإنهم لم يجلبوا فى عهده ﷺ ، بل إنه صالحهم على أن يدفعوا الجزية ، وصالح أهل نجران من النصارى على ألفى حلة ، النصف منها فى صفر والبقية فى رجب ، يؤدونها إلى المسلمين وشرط عليهم شروطاً التزموا بها إلى أيام عمر (٢) ، وأخذ الجزيرة من مجوس هجر والبحرين ولم يجلبهم (٣) .

أما أبو بكر الصديق رضى الله عنه ، فإننى لم أجد شيئاً عنه يدل على أنه أجلى أحداً من اليهود أو النصارى أو المجوس من الجزيرة العربية ، إلا ما نقله الشوكانى فى كتابه نيل الأوطار عن أبى عبيدة (٤) : أن أبا بكر قد أخرج قوماً إلى خير (٥) ، ولكنه لم يذكر من القوم الذين أخرجهم أبو بكر ، ومن أين أخرجوا ، وحتى لو ثبت أن الصديق قد أخرج منهم قوماً إلى خير ، فهو لم يخرجهم من الجزيرة .

ولعلَّ الصديق رضى الله عنه لم تثبت عنده وصية رسول الله ﷺ بإخراج أهل الكتاب من الجزيرة ، أو لم يتفرغ لإخراجهم ؛ بسبب انشغاله بما هو أهم وهو حروب المرتدين، ثم مواجهته دولتى فارس والروم ، وقد كانت مدة خلافته قصيرة مليئة بالأمور العظام .

### معاملة الفاروق لأهل الكتاب فى الجزيرة العربية :

لقد أطلت الكلام فى التمهيد لهذه الأولوية ، وكان لابد من هذا التمهيد لمعرفة

---

(١) أما يهود خير ، وفدك، ويهود اليمن فإنه ﷺ قد حارب أهل خير حتى نزلوا على حكمه ولم يجلبهم، وكذلك يهود فدك، وأخذ الجزية من يهود اليمن بعد أن نزلت آية الجزية، انظر فى هذا زاد المعاد ٧٩/٢ .

(٢) انظر : زاد المعاد ٨٠/٢ ، والأموال : لأبى عبيد ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٣) انظر : المرجع السابق ٨١/٢ .

(٤) أبو عبيدة هو : معمر بن المثنى ١١٢ - ٢٠٩ هـ لغوى ومحدث ومؤرخ ، انظر : الزهر : للسيوطى ٤٠٢/٢ ، ط حلية ، وتهذيب الأسماء واللغات : للنووى قسم أول ٢٦٠/٢ .

(٥) انظر : نيل الأوطار ٨ / ٧٤ .

ماهية الجزيرة العربية ، وكيف عامل الرسول ﷺ ، وأبو بكر الصديق رضي الله عنه ، أهل الكتاب في هذه الجزيرة .

أما عمر الفاروق رضي الله عنه ، فقد اتخذ معهم سياسة جديدة لأسباب توافرت عنده ، فقد كان في بداية خلافته يعاملهم معاملة رسول الله ﷺ وأبى بكر لهم ، وزاد على ذلك أن جعل لفقرائهم نصيباً من أموال الصدقات كما سيأتى معنا في أولية أخرى ، وكان يعاملهم بالرفق والعدل وحتى شاء الله إخراجهم من الجزيرة العربية ، أخرجهم الفاروق غير مظلومين في أموالهم ولا أنفسهم ولا أعراضهم ، بل نفذ فيهم ما ثبت عنده من وصية رسول الله ﷺ بإخراجهم ، ثم ما حصل منهم من أسباب أخلت بالشروط التي قبلوها على أنفسهم ، وما حصل من بعضهم من عدوان على بعض المسلمين (١) .

### إخراج الفاروق لأهل الكتاب من الجزيرة :

لقد أخرج الفاروق رضي الله عنه اليهود والنصارى من الجزيرة العربية ، ومن أهم أسباب إخراج جمعهم ما ثبت لديه من وصية رسول الله ﷺ بإخراجهم ، وألا يبقى في جزيرة العرب دينان ، فأجلاهم عمر تنفيذاً لهذه الوصية .

روى البيهقي في سننه ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني في مصنفه ، عن ابن المسيب ، وابن شهاب (٢) : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب ، قال مالك : قال ابن شهاب : ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى أتاه الثلج واليقين عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » ، فأجلى يهود خيبر ، قال مالك : قد أجلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهود نجران وفدك (٣) .

وزيادة على هذا السبب الرئيسى لإجلائهم ؛ فإن هناك أسباباً أخرى وجدت

(١) انظر : فتح الباري ٣٢٧/٥ ، ط سلفية .

(٢) ابن شهاب هو : محمد بن مسلم بن عبيد الله الزهري تابعي صغير ت ١٢٤ هـ ، انظر : تهذيب الأسماء واللغات : للنووي القسم الأول ٩٠ / ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٣) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٨ / ٩ ، والمصنف : لعبد الرزاق ٥٣ / ٦ .

فى كل من اليهود والنصارى، وهى أسباب مهمة وثابتة، فاليهود فى خير قد كان من أسباب إجلائهم ما رواه البارى فى الصحيح، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : لما فدع أهل خير عبد الله بن عمر، قام عمر خطيباً فقال : « إن رسول الله صلوات الله عليه عامل يهود خير على أموالهم وقال : نتركهم ما أكرمكم الله، وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك فعدى عليه من الليل ففدعت يده ورجلاه <sup>(١)</sup>، وليس لنا هناك عدو غيرهم هم عدونا وتهمتنا، وقد رأيت إجلاءهم، فلما أجمع عمر على ذلك، أتاه أحد بنى أبى الحقيق فقال: يا أمير المؤمنين أخرجنا وقد أقرنا محمد صلوات الله عليه، وعاملنا على الأموال، وشرط ذلك لنا؟ فقال عمر : أظننت أنى نسيت قول رسول الله صلوات الله عليه : « كيف بك إذا أخرجت من خير تعدو بك قلوصلك <sup>(٢)</sup> ليلة بعد ليلة ؟ » فقال : كان ذلك هزيلة من أبى القسم، فقال : كذبت يا عدو الله، فأجلاهم عمر، وأعطاهم قيمة ما كان لهم من الثمر مالا وإيلاً وعروضاً من أقتاب وحبال وغير ذلك <sup>(٣)</sup>.

هذا سبب اجتماع عند عمر مع السبب الأول، وهو وصية رسول الله صلوات الله عليه بإخراجهم، فكان إجلاؤهم إلى تيماء وأريحا <sup>(٤)</sup>.

وكذلك أجلى يهود فذك إلى الشام، ولم يؤثر أنه أجلى يهود اليمن، وقد تسك بهذا من قال من الفقهاء : إن اليمن ليست داخلية فى جزيرة العرب المقصودة فى الأحاديث الواردة فى إخراج أهل الكتاب منها <sup>(٥)</sup>.

وأما النصارى : فإن أهم معقل لهم كان نجران اليمن البلد المعروف، وقد صالحهم رسول الله صلوات الله عليه على الجزية، وكتب لهم كتاباً فيه شروط لهم وعليهم، وكان من جملة ما شرطه عليهم ألا يأكلوا الربا ولا يتعاملوا به، ولما توفى صلوات الله عليه

(١) فدع : بفتح الفاء والمهملتين، والفدع بفتح الحين : زوال المفصل، فدعت يده إذا أزيلنا من مفاصلهما.  
(٢) قلوصلك : بفتح القاف وبالصاد المهملة : الناقصة الصابرة على السير، وقيل : الشابة، وقيل : أول ما يركب من إناث الإبل، وقيل : الطويلة القوام، فتح البارى ٣٢٧/٥.  
(٣) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ٣٢٧/٥.  
(٤) تيماء : بلدة معروفة بين الشام والمدينة على بعد سبع مراحل من المدينة، وأريحاء : مدينة الجبارين فى الغور من أرض الأردن بالشام : جامع الأصول : لابن الأثير هامش ٦٤٥/٢، مطبعة الملاح.  
(٥) انظر : سبل السلام : للصنعانى ٦١/٤ - ٦٣، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ونيل الأوطار ٧٠/٨ - ٧٤.

جاؤوا إلى أبي بكر ، فكتب لهم كتاباً نحو كتاب رسول الله ﷺ ، وفي عهد الفاروق أخلوا ببعض الشروط منها : أنهم أكلوا الربا ، فأجلاهم من نجران إلى العراق وكتب لهم : « أما بعد . . . فمن وقعوا به من أمراء الشام أو العراق ، فليوسعهم من خريب الأرض <sup>(١)</sup> ، وما اعتملوا من شيء فهو لهم لوجه الله وعقب من أرضهم ، فأتوا العراق فاتخذوا النجرانية وهي قرية بالكوفة » <sup>(٢)</sup> .

فإجلاء النصارى إذاً قد كان له سبب اجتمع مع وصية رسول الله ﷺ بإجلائهم وهو أكلهم الربا ، وقد اشترطوا ألا يأكلوه ، وذكر أبو يوسف سبباً آخر وهو أن الفاروق خافهم على المسلمين <sup>(٣)</sup> ، وبذلك تتجلى سياسة الفاروق فيما فعل من إخراجهم بعد توفر أسباب أخرى غير وصية رسول الله ﷺ .

---

(١) أي يقطعهم من الأرض التي لا زرع فيها ، ولا شجر وليست ملك أحد .

(٢) الأموال : لأبي عبيد ، ص ٢٤٥ ، والخراج لأبي يوسف ، ص ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) الخراج لأبي يوسف ، ص ٧٩ .

## المبحث الثانى

### الفاروق أول من جعل الجزية على طبقات

ما هى الجزية :

الجزية لغة : ما يؤخذ من أهل الذمة ، والجمع (الجزى) مثل حية ولحى (١) .  
وهى - اصطلاحاً - المال المقدّر المأخوذ من الذمى الملتزم بأدائها إلى الدولة الإسلامية فى ميعادها المعين ، متى ما توافرت شروط وجوبها ، ولم يوجد ما يسقطها (٢) .

دليل وجود الجزية على الذميين :

لقد ثبت دليل شرعية الجزية بالكتاب والسنة والإجماع .

الدليل من الكتاب : قال : تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [ التوبة ] ، فالآية واضحة الدلالة ، فهى فى أهل الكتاب الذين لا يؤمنون بالإيمان الحقيقى ، ولا يدينون بالدين الصحيح ، وما داموا كذلك فإنهم يقاتلون ، فإن دانوا بهذا الدين فهو المطلوب ، وإن أصروا على انحرافهم قوتلوا حتى يذعنوا ، ويسلموا الجزية صاغرين متذللين لأحكام الله - سبحانه وتعالى .

الدليل من السنة : عن عمرو بن عوف الأنصارى رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتى بجزيتها ، وكان رسول الله ﷺ صالح أهل البحرين ، وأمر عليهم العلاء الحضرمى » . متفق عليه (٣) .

(١) انظر : القاموس المحيط ٣١٤/٤ ، ومختار الصحاح للرازى ، ص ١٠٣ .

(٢) أحكام الذميين والمستأمنين فى دار الإسلام ، للدكتور عبد الكريم زيدان ، مؤسسة الرسالة ، ط ثانية .

(٣) انظر : نيل الأوطار ٨ / ٦٦ .

وقد ثبت أن الرسول ﷺ أخذ الجزية من أهل نجران ، ويهود اليمن ، وأكيدر دومة الجندل ، وكان من العرب الغساسنة (١) .

وأما الإجماع ، فقد انعقد على أخذ الجزية من الذميين ، ولم يعرف أن خالف في ذلك أحد من علماء الأمة المعبرين (٢) .

### مقدار الجزية :

ثبت أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من يهود اليمن ، ومن مجوس هجر ، ومن نصارى نجران ، ومن أكيدر دومة الجندل ، ولم يقدر ما يؤخذ من كل منهم إلا أهل اليمن ، فإنه ﷺ لما بعث معاذًا إلى اليمن أمره أن يأخذ من أهل الذمة من كل حالم دينارًا أو عدله من المعافى - ثياب تكون باليمن - روى الحديث أصحاب السنن وصححه الترمذى والحاكم (٣) .

ويفهم من الحديث أن الجزية المقدرة على أهل الذمة فى اليمن كانت ديناراً ، وأنها أخذت من الرجال البالغين ، ولم تؤخذ من النساء والصبيان .

والدينار الذى قدره الرسول ﷺ على كل حالم من أهل الذمة فى اليمن يلزمهم فى السنة مرة ، كما روى البيهقى عن عمر بن عبد العزيز أن النبى ﷺ كتب إلى أهل اليمن : أن على كل إنسان منكم ديناراً كل سنة أو قيمته من المعافر - يعنى أهل الذمة منهم (٤) .

هذا ما كان من شأن ذمة أهل اليمن ، أما غيرهم ممن أخذ منهم الرسول ﷺ الجزية ، فإنه لم يجعلها مقدرة ، ولم يفرق بين فقير وغنى حتى بالنسبة لأهل اليمن ، وللعلماء فى تقدير الجزية أقوال ثلاثة .

**القول الأول :** أنها مقدرة بمقدار لا يزداد عليه ولا ينقص منه ، وهذا قول أبى حنيفة والشافعى ؛ لأن النبى ﷺ فرضها مقدرة بقوله لمعاذ : « خذ من كل حالم

(١) انظر : نيل الأوطار ٦٦/٨ ، وانظر : فتح البارى ٦/٢٧٥ ، ٢٥٨ ، ط سلفية .

(٢) انظر : المغنى لابن قدامة ٩/٣٣٤ .

(٣) انظر : فتح البارى ٦/٢٦٠ ط سلفية ، وانظر : السنن الكبرى للبيهقى ٩/١٩٣ ، دار الفكر العربى .

(٤) السنن الكبرى للبيهقى ٩/١٩٣ .

ديناراً أو عدله معافر » وفرضها عمر مقدرة بمحضر من الصحابة فلم ينكر ، فكان إجماعاً (١) .

**القول الثاني :** أنها غير مقدرة ، بل يرجع فيها إلى اجتهاد الإمام في الزيادة والنقصان ، وهذا قول أحمد والثوري وأبي عبيد ؛ لأن النبي ﷺ أمر معاداً أن يأخذ من كل حالمة ديناراً ، وصالح أهل نجران على ألفي حلة ، النصف في صفر والنصف في رجب (٢) .

**القول الثالث :** أن أقلها مقدر بدينار ، وأكثر غير مقدر ، وهو اختيار بعض الحنابلة قالوا : لأن عمر زاد على ما فرض رسول الله ﷺ ولم يتقص منه ، بل إن الحافظ ابن حجر قد قال : إن هذا قول الجمهور (٣) .

هذه أقوال العلماء في تقدير الجزية وعدم تقديرها ، ولا مجال لمناقشة هذه الأقوال وأدلتها ؛ لأن طبيعة هذا المبحث تتبع فعل عمر رضي الله عنه في هذه المسألة .

وقد رأينا أن رسول الله ﷺ لم يقدر الجزية على أهل الذمة على حسب غناهم وفقيرهم ، وفي خلافة أبي بكر رضي الله عنه لم يحدث شيء جديد بالنسبة لتنظيم الجزية وتقديرها ، ولم أجد لأبي بكر رضي الله عنه شيئاً في الجزية إلا ما أوصى به بعض قواده في الحروب (٤) ألا يقاتل من حبسوا أنفسهم للعبادة ولا يأخذ منهم الجزية ، إذ قال له : « وستجد قومًا حبسوا أنفسهم لله ، فذرهم وما حبسوا أنفسهم له » فإذا لم يهيجوا ولم يقتلوا ؛ لم تطلب منهم الجزية ؛ لأنها بدل عن القتل (٥) .

**فعل الفاروق في تقدير الجزية وتقسيم الذميين إلى طبقات :**

كما مر بنا من فعل رسول الله ﷺ وقوله في الجزية ، وعدم تقديره لها تقديرًا عامًا لجميع أهل الذمة عن تجب عليهم الجزية ، يتبين لنا أن الأرجح في هذا الأمر التفويض إلى الإمام بقدرها بحسب ما يرى ؛ ولهذا فقد اجتهد عمر رضي الله عنه في تقديرها .

(١) المغنى : لابن قدامة ٣٣٤/٩ ، مطابع سجل العرب ، القاهرة .

(٢) المغنى : لابن قدامة ٣٣٤/٩ ، ٣٣٥ . (٣) انظر : فتح الباري ٦/٢٦٠ .

(٤) القائد الذي أوصاه الصديق هذه الوصية هو يزيد بن أبي سفيان ، انظر : أحكام أهل الذمة ١/٥٠ : لابن القيم .

(٥) أحكام القرآن : لابن العربي ٩٢٢/٢ ، وانظر : أحكام أهل الذمة : لابن القيم ١/٥٠ .

روى البيهقي في سننه، وعبد الرزاق في المصنف، أن عمر رضي الله عنه ضرب الجزية على من كان بالشام منهم أربعة دنانير على كل رجل، ومدين من طعام، وقسطين من زيت، وضرب على من كان بمصر أربعة دنانير وأردين من طعام» (١).

هذا لفظ عبد الرزاق، أما أهل العراق فقد جعلهم طبقات: الغنى والفقير والمتوسط، وهذا الذي نعينه في مبحثنا هذا، فالفاروق أول من جعل الجزية على طبقات، إذ جعل على الغنى ثمانية وأربعين درهماً، والمتوسط أربعة وعشرين درهماً، والفقير اثني عشر درهماً في السنة (٢).

ولم يجعل هذا الأمر عامّاً في جميع أرجاء الدولة الإسلامية، بل إنه - كما رأينا - قد ضربها على أهل الشام ومصر أربعة دنانير، وشيئاً من الطعام والزيت، ولم يؤثر عنه أنه فرق في ذلك بين غنى وفقير، وضربها على أهل اليمن أقل من أهل الشام ومصر، ولعله أراد بذلك عدم مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم، إذ كان قد أمر معاداً أن يأخذ منهم ديناراً على كل رجل، أو لعله نظر إلى يسارهم كما روى ذلك أبو عبيد في الأموال والبخاري في صحيحه (٣).

فجعل الجزية على طبقات لم يكن إلا في العراق، وأما غير العراق فلا، والفقهاء قد اختلفوا في تقديرها - كما تقدم - فمنهم من أخذ بتقدير عمر لها على طبقات، ومنهم من قدر أقلها ولم يقدر أكثرها، ومنهم من قال بعدم تقدير أقلها أو أكثرها وأرجع ذلك إلى الإمام.

والمقصود هو دفع الجزية عن يد وصغار، وذلك لعدة أهداف:

١ - أن يعلن معطى الجزية استسلامه، وعدم مقاومته بالقوة المادية للدعوة إلى دين الله الحق.

٢ - أن يساهم في نفقات الدفاع عن نفسه، وماله، وعرضه، وحرماته التي يكفلها الإسلام لأهل الذمة الذين يؤدون الجزية ليصبحوا في ذمة المسلمين

---

(١) انظر: المصنف: لعبد الرزاق الصنعاني ٨٥/٦، والسنن الكبرى: للبيهقي ١٩٦/٩، ط دار الفكر، والأموال: لأبي عبيد، ص ٤٩، دار الفكر.

(٢) انظر: السنن الكبرى: للبيهقي ١٩٦/٩، والأموال: لأبي عبيد، ص ٥٠، فتح الباري ٢٦٠/٦.

(٣) انظر: الأموال: لأبي عبيد، ص ٥١، وانظر: أحكام القرآن: لابن العربي ٩٢١/٢، والبخاري بشرح فتح الباري ٢٥٧/٦.

وَضَمَانَتُهُمْ ، وَيُدْفَعُ عَنْهَا مَنْ يَرِيدُ الْإِعْتِدَاءَ عَلَيْهَا مِنَ الدَّاخِلِ أَوْ مِنَ الْخَارِجِ  
بِالْمُجَاهِدِينَ الْمُسْلِمِينَ .

٣ - الْمُسَاهَمَةُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي يَضْمَنُ الْكِفَالَةَ وَالْإِعَاشَةَ لِكُلِّ عَاجِزٍ  
عَنِ الْعَمَلِ، بِمَا فِي ذَلِكَ أَهْلُ الذِّمَّةِ، بِإِلَّا تَفْرِقَهُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ دَافِعِي الزَّكَاةِ<sup>(١)</sup>،  
وَتَقْسِيمِ الْفَارُوقِ لَهُمْ وَجَعْلِهِمْ طَبَقَاتٍ مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْعَدَالَةِ الْعَمْرِيَّةِ ، وَسِيَاسَتِهِ  
الرَّحِيمَةِ بِكُلِّ رَعَايَا الدَّوْلَةِ .

---

(١) فِي ظِلَالِ الْقُرْآنِ : لِسَيِّدِ قُطْبٍ ٣/١٦٣٣ ، ط دَارُ الشُّرُوقِ ، وَيَنْظُرُ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ : لِابْنِ الْعَرَبِيِّ بِالنِّسْبَةِ  
لِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِيمَا وَجِبَتْ الْجُزْئِيَّةُ عَنْهُ ٢/٩٢٣ .

### المبحث الثالث

## الفاروق أول من أجلي أسقط الجزية عن

### فقراء أهل الذمة والعجزة منهم

لقد سبق أن بينت في المبحث السابق أن الرسول ﷺ - لم يفرق في قوله ، وفعله في أخذ الجزية بين الفقراء والأغنياء من أهل الذمة، ولا يعنى هذا أنه ﷺ قد عاملهم معاملة قاسية أو حملهم ما لا يطيقون ، فإننا قد رأينا - فيما سبق - كم قدرها بالنسبة لأهل اليمن ، فإنه أمر معاداً أن يأخذ من كل رجل ديناراً في السنة، والدينار ليس بكثير ، فإن كل فرد مهما كان فقره يستطيع أن يدفع هذا المقدار في السنة ، ولا شك أن النفع الذي يعود عليه أكثر من ذلك ؛ من تأمينه ، وحماية نفسه ، وماله ، وعرضه وتمتعه بكل منافع الدولة من المرافق العامة التي هي لجميع أفراد الدولة .

ورأينا كذلك أنه صالح أهل نجران على ألفى حلة بالسنة ، وقد كانوا كثيرين وأهل صناعة ، فألفا حلة في السنة ليست كثيرة ولا ثقيلة عليهم ، مع ملاحظة أن هذا الصلح كان مع مجموعهم ، فروؤساؤهم مسؤولون عن جمعها وتسليمها على دفعتين في السنة ، وهم أدرى بأغنيائهم وفقرائهم .

وأبو بكر الصديق رضي الله عنه لم يعرف عنه - أيضاً - أنه فرق بين الفقير والغنى من أهل الذمة في دفع الزكاة ، وسار الأمر في عهده على ما كان عليه في عهده ﷺ ، وحينما أتى إليه نصارى نجران بكتاب رسول الله ﷺ جدد له لهم دون زيادة فيه أو نقصان (١) .

### كيف عامل الفاروق رضي الله عنه فقراء أهل الذمة والعجزة منهم :

لقد مر علينا في المبحث السابق أن الفاروق رضي الله عنه جعل الجزية على طبقات ،

(١) انظر : الأموال : لأبي عبيد ، ص ٢٤٥ ، والخراج : لأبي يوسف ، ص ٧٩ ، ط المطبعة السلفية .

وأخذ من كل طبقة على قدر اليسار ، وجعل أقل ما يؤخذ منهم اثني عشر درهماً وهو ما يساوى ديناراً ، وهو الذى فرضه ﷺ على أهل اليمن من أهل الذمة .

إلا أن عمر رضي الله عنه لما جعل الحد الأدنى على الذمى اثني عشر درهماً ، جعل ذلك على الفقير منهم المعتمل أى الذى يستطيع أن يعمل ويكتسب قال الشاعر :

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على من يتكل (١)

فالفقير الذى يستطيع أن يعمل ولم يعمل ، قد قصر فى السعى لكسب الرزق ولا يستحق المساعدة على استرخائه وكسله ، بل إن فرض الجزية عليه قد يدفعه إلى العمل والتكسب فينفع نفسه ، ويؤدى حقوق الدولة التى تحميه وتؤمن له الخدمات العامة كغيره من رعايا الدولة .

ومما يدل على أن الفاروق قد أسقط الجزية عن فقراء أهل الذمة وعجزتهم الذين لا يستطيعون العمل : ما رواه أبو يوسف فى كتاب الخراج ، وأبو عبيد فى كتابه الأموال « أن عمر رضي الله عنه مر بباب قوم وعليه سائل يسأل - شيخ كبير ضريب البصر - فضرب عضده من خلفه وقال : من أى أهل الكتاب أنت ؟ فقال : يهودى ، قال فما أجبأك إلى ما أرى ؟ قال : تسأل الجزية والحاجة والسن ، قال : فأخذ عمر بيده ، وذهب به إلى منزله ، فرضخ له بشيء من المنزل (٢) ، ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال : انظر هذا وضرباه ، فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ، ثم نخذله عند الهرم : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ [ التوبة : ٦٠ ] ، والفقراء هم المسلمون ، وهذا من المساكين من أهل الكتاب ، ووضع عنه الجزية وعن ضربائه « (٣) ، وقد كتب إلى عماله معمماً عليهم هذا الأمر (٤) .

هذا فعل عمر الفاروق رضي الله عنه فى معاملته لأهل الذمة فى أخذ الجزية منهم ،

(١) انظر : تكملة المجموع : لمحمد نجيب المطيعى ٤٠٥/١٩ ، وانظر : أحكام أهل الذمة : لابن قيم الجوزية بتحقيق : د. صبحى الصالح ٣٨/١ - ٤٨ ، فقد أشار إلى أن عمر فرض على الفقير الذى يستطيع أن يعمل .

(٢) رضخ له . أعطاه شيئاً ليس بالكثير .

(٣) الخراج : لأبى يوسف ، ص ١٣٦ ، ط المطبعة السلفية ، والأموال : لأبى عبيد ، ص ٥٧ ، ط دار الفكر ، وأحكام أهل الذمة : لابن قيم الجوزية ٣٨/١ ، ونصب الراية : للزيلعى ٤٥٣/٣ ، وضرباه : أى أمثاله .

(٤) انظر : نصب الراية نفس الجزء والصفحة

وهذه هى سماحة الإسلام وليس فوقها سماحة، ولا يستطيع أى نظام أو أى حاكم أن يعمل هذا العمل فى معاملة الآخرين من غير أبناء جنسه ، ومن على غير عقيدته ، ومن أراد أن يتأكد من هذا فليراجع التاريخ قديمًا وحديثًا ، ولينظر - فى الوقت الحاضر - إلى أكثر الدول حرية وديمقراطية - كما يدعون - ليرى كيف تعامل الأقليات فيها ، كيف يعامل السود فى أمريكا وأوروبا ، وكيف يعامل المسلمون هناك - أيضًا ، هل وصلت ديمقراطيتهم إلى أنهم يعفون كل فقير من الضرائب المفروضة عليه ، ويعطونه ما يكفيه من خزانة الدولة ؟ بل هل استطاعوا أن يعاملوا فقراءهم هذه المعاملة ؟

الجواب : لا ، ولم ولن يستطيعوا أن يصلوا إلى هذا المستوى إلا إذا اتخذوا الإسلام منهجًا لحياتهم كلها ، كما فعل الفاروق رضي الله عنه ، وكذلك غيرهم من دعاة الحرية والمساواة ، فهم أكثر كذبًا على شعوبهم ، وأسوأ حالاً من غيرهم ، وأكثر تضيقًا على حرية الإنسان ، وعدم إعطائه حقه فى الحياة ، يعتقد ما يشاء ويعمل ما يشاء ويذهب حيث يشاء ، وحالة ستين مليونًا من المسلمين فى الجمهوريات الإسلامية التى تزرع تحت نير الاستعمار الروسى تخبرنا بذلك ، وتعطينا الدلالة الواضحة على كذب دعاة الحرية والمساواة ، وكذلك حال خمسين مليونًا من المسلمين تحت الحكم الشيوعى الصينى ، ليس أحسن من حال إخوانهم المسلمين المستضعفين تحت الحكم الروسى .

## المبحث الرابع الفاروق أول من أضعف على النصارى الصدقة لما لم يقبلوا اسم الجزية

اتخذ الفاروق هذه السياسة مع نصارى بنى تغلب .

من هم بنو تغلب :

« بنو تغلب بن وائل بن ربيعة بن نزار ، من صميم العرب ، انتقلوا فى الجاهلية إلى النصرانية ، وكانوا قبيلة عظيمة لهم شوكة قوية ، واستمروا كذلك على نصرانيتهم » <sup>(١)</sup> وحتى جاء الإسلام ولم يسلموا ، وكانوا فى الشمال الشرقى للجزيرة العربية .

موقف الرسول ﷺ وأبى بكر رضي الله عنه منهم :

لقد انتشر الإسلام فى عهده ﷺ فى ربوع الجزيرة العربية كلها ، وخضعت كل القبائل فيها لحكم الإسلام ، حتى من بقى منهم على دينهم ، وقد أخذ ﷺ الجزية من جميع أهل الكتاب فى الجزيرة ومن المجوس فيها - أيضاً ، وقد تقدم بيان ذلك .

أما نصارى تغلب فإنه لم يثبت عنه شىء فى معاملتهم ، وما رواه أبو داود فى سننه من حديث إبراهيم بن مهاجر ، عن زياد بن حدير قال : قال على : «لئن بقيت لنصارى بنى تغلب لأقتلن المقاتلة ، ولأسبين الذرية ، فإنى كتبت الكتاب بينهم وبين النبى ﷺ على ألا ينصروا أبناءهم» ، فإنه قد قال عنه أبو داود : «هذا حديث منكر ، بلغنى عن أحمد بن حنبل أنه كان ينكر الحديث إنكاراً شديداً» <sup>(٢)</sup> .

وإبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفى ، قال عنه ابن القيم : ضعفه غير واحد ،

(١) أحكام أهل الذمة : لابن قيم الجوزية ٧٥ / ١ ، ط أولى ، مطبعة جامعة دمشق .

(٢) انظر : المرجع السابق ٧٦ / ١ ، والحديث فى سنن أبى داود برقم ٣٠٤٠ .

والمشهور أن عمر هو الذى صالحهم ، فالرسول ﷺ لم يثبت عنه شىء فى أخذ الجزية من بنى تغلب لا قول ولا فعل ، إلا ما جاء من عموم الأمر بالقتال لمن لا يؤمن بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرم ما حرم الله ورسوله ، ولم يدن بدين الإسلام حتى يدعن ويسلم الجزية ، وهذا قد جاء به القرآن فى قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [ التوبة ] ، وأكدته الرسول ﷺ بقوله وفعله ، حيث أمر معاذًا أن يأخذ الجزية من أهل اليمن الذين تهودوا وهم عرب ، وحيث أخذها ﷺ من نصارى نجران وأكدروا دومة الجندل ، والجميع عرب أهل كتاب ، وقد تقدم هذا .

أما أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقد قدمنا أنه سار فى معاملته لأهل الكتاب على ما كان عاملهم عليه رسول الله ﷺ بالنسبة للذين هم داخل الجزيرة العربية ، وقد روى عنه أنه قبل صلح أهل الحيرة على الجزية ، قال أبو عبيد :

وقد قبلها أبو بكر من أهل الحيرة حين افتتحها خالد بن الوليد صلحًا ، وبعث بالجزية إلى أبى بكر ، فقبلها ، وهم أخلاط من أفناء العرب : تميم ، وطىء ، وغسان ، وتنوخ ، وغير ذلك . قال : وحدثنى سعيد بن أبى مريم ، حدثنا السرى بن يحيى ، عن حميد بن هلال ، أن خالد بن الوليد غزا أهل الحيرة بعد وفاة رسول الله ﷺ فصالح أهل الحيرة ولم يقاتلوا (١) .

هذا ما روى عن أبى بكر رضي الله عنه فى قبوله الجزية من قبائل جديدة لم يكن قد أخذ منهم الرسول ﷺ الجزية فى عهده - ولم تكن قبيلة بنى تغلب منها ، ولم يرد لها ذكر فى دفع الجزية للصديق أو مصالحته لهم .

### وفى عهد عمر الفاروق :

ولما كان عهد الفاروق رضي الله عنه طلب منهم الجزية ؛ لأنهم من أهل الكتاب ، فأنفقوا أن يسلموا الجزية ، وأبوا ذلك وطلبوا إعفاءهم من اسم الجزية ، وسيدفعون

(١) الأموال : لأبى عبيد ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، ط مطبعة محمد عبد اللطيف حجازى بالقاهرة ، تحقيق : محمد حامد الفقى .

ما يدفع المسلمون وزيادة ولكن باسم الصدقة ، فرأى عمر أن لا سبيل إلى ذلك ، فآله ورسوله قد أمرا بأخذ الجزية من أهل الكتاب وإلا قوتلوا ، فخيرهم بين أمرين : إما دفع الجزية ، وإما الجلاء إلى الروم ، فاختاروا الجلاء وبدؤوا يتهيئون للرحيل ، ومضى بعضهم فأشار على الفاروق رجل اسمه النعمان بن زرة أن يأخذ منهم الجزية باسم الصدقة ، ولا يدعهم يذهبون إلى العدو فيكونون قوة له ، إذ قال له : يا أمير المؤمنين « إن القوم لهم بأس وشدة وهم عرب يأنفون من الجزية ، فلا تعن عليك عدوك بهم ، وخذ منهم الجزية باسم الصدقة » فبعث عمر في طلبهم ، فردهم وصالحهم على أن أضعف عليهم الصدقة واشترط عليهم ألا ينصروا أولادهم (١) .

وهذه من عمر سياسة حكيمة وافقه عليها الصحابة - رضوان الله عليهم - ولم يخالفه أحد فكان إجماعاً منهم (٢) .

وقد اختلف الفقهاء بعد الصحابة فيما يؤخذ من نصارى تغلب هل هو جزية أو صدقة ؟ ويترتب على هذا الخلاف أمور مهمة فالذين قالوا : جزية ضوعفت باسم الصدقة يرتبون على ذلك أنها لا تؤخذ من نسائهم وصبيانهم ومجانينهم ؛ لأن الجزية وجبت على رؤوس الرجال البالغين فقط ، وبهذا القول قالت الشافعية ، وقد روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : هؤلاء حمقى ، رضوا بالمعنى وأبوا الاسم ، وقال للنعمان بن زرة : خذ منهم الجزية باسم الصدقة ، ولأنهم أهل ذمة فكان الواجب عليهم جزية لا صدقة كغيرهم من أهل الذمة (٣) .

وقال آخرون : تؤخذ الصدقة مضاعفة من مال من تؤخذ منه الزكاة لو كان مسلماً ، وهذا قول أبي حنيفة ، والحنابلة ، وأبى عبيد (٤) ، ويترتب على هذا

(١) انظر : الأموال : لأبى عبيد ، ص ٣٧ ، تحقيق : محمد خليل هراس ، ط دار الفكر ، والخراج : لأبى يوسف ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، ط المطبعة السلفية ، والمغنى : لابن قدامة ٣٤٣/٩ ، ٣٤٤ ، نشر مكتبة القاهرة ، والخراج : ليحيى بن آدم القرشي ت ٢٠٢ هـ ، ص ٦٦ ، ط المطبعة السلفية ، والسنن الكبرى : للبيهقي ٢١٦/٩ ، وقاربخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري ١٩٨/٤ .

(٢) انظر : المغنى : لابن قدامة ٣٤٤/٩ .

(٣) انظر : المهذب : للشيرازي ٢٥١/٢ ، ٢٥٢ ، والمغنى : لابن قدامة ٣٤٤/٩ .

(٤) انظر : المغنى : لابن قدامة ٣٤٤/٩ ، والأموال : لأبى عبيد ، ص ٣٧ ، ٣٨ ، والخراج : لأبى يوسف ، ص ١٢٠ .

القول أنها تؤخذ من نسائهم ، وصبيانهم ، ومجانينهم ، وشيوخهم ، وعجزتهم ، إلا أن أبا حنيفة يقول : لا تؤخذ الصدقة من صبي ولا مجنون ، وكذا الواجب على بنى تغلب لا يجب فى مال صبي ولا مجنون ، إلا من الأرض خاصة ، فالأصل عند أبى حنيفة أن الزكاة لا تؤخذ من صبي ولا مجنون (١) .

وعند الإمام مالك بن أنس : أن الجزية تؤخذ من بنى تغلب كما تؤخذ من سائر أهل الذمة لا فرق بينهم وبين غيرهم فيها ، وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - فقد روى عنه أنه قال : لا والله إلا الجزية ، وإلا فقد أذنتكم بالحرب ، والحجة لهذا القول عموم آية الجزية (٢) .

وليس المقصود هنا مناقشة هذه الأقوال وأدلتها ، وإنما المقصود إثبات أن الفاروق أول من أضعف الصدقة على بنى تغلب فى الإسلام بدلاً عن الجزية باسم الصدقة ، وقد ثبت ذلك .

وإذا عاد الحكم الإسلامى ، ووجد الحاكم القوى القادر على إمضاء أحكام الإسلام ، ورفع راية الجهاد ووجدت حالات مثل بنى تغلب ، فإن للحاكم أن يجتهد ويعاملهم معاملة عمر مراعاة لمصلحة المسلمين ، ورفع ما يتوقع من الضرر، وليس هذا الحكم خاصاً ببنى تغلب ، إذا وجدت العلة فى غيرهم ، وهى قوة القوم، وخوف الضرر من عدم إجابتهم إلى ما أرادوا من مصلحة ، جاز للإمام أن يصالحهم على الجزية بأن يدفعوها باسم الصدقة مضاعفة ، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة (٣) .

---

(١) انظر : الخراج : لأبى يوسف، ص ١٣٠ ، وأحكام أهل الذمة : لابن القيم ٧٩/١ ، تحقيق : د. صبحى الصالح ، والمغنى : لابن قدامة ٣٤٤/٩ .

(٢) المدونة الكبرى : لابن القاسم المالكي ٤٢/٢ ، والمغنى : لابن قدامة ٣٤٤/٩ ، وأحكام الذميين والمستأمنين : للدكتور عبد الكريم زيدان ، ص ١٤٨ ، ١٤٩ ، ط ثانية .

(٣) انظر : المغنى : لابن قدامة ٣٤٦/٩ ، مطابع سجل العرب ، نشر مكتبة القاهرة ، وانظر : أحكام الذميين والمستأمنين : للدكتور عبد الكريم زيدان ، ص ١٤٩ ، ط ثانية .

## المبحث الخامس الفاروق أول من أعطى فقراء أهل الزمة من بيت المال

من هم أهل الزمة وما هي الزمة :

الزمة - لغة: الأمان والعهد ، وأهل الزمة هم المعاهدون من اليهود والنصارى وغيرهم ممن يقيم في دار الإسلام (١) . فالمراد بالزمة: العهد مؤقتاً كان أو مؤبداً . وقال الفقهاء في تفسير عقد الزمة بأنه : إقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الملة (٢) .

لقد كان بيت مال المسلمين في عهد عمر الفاروق رضي الله عنه يعتمد في موارده على الصدقات ، والفىء والغنائم - بعد إعطاء المستحقين منها حقوقهم - والجزية والخراج ، وكان هناك موارد أخرى لكنها كانت نادرة وقليلة ، مثل خمس الركاز ، وهو ما وجد من دفن الجاهلية ، وعشور تجارة الأجانب ، ومال من لا وارث له بعد وفاته .

أما الصدقات « وهى الزكاة » فإن الله - سبحانه وتعالى - قد حدد مصارفها بقوله : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [ التوبة : ٦٠ ] .

ولم يقل أحد من علماء الأمة المعبرين بأن فقراء أهل الزمة ، أو مساكينهم يستحقون من الزكاة ، وإنما المراد فقراء المسلمين ومساكينهم .

وما رواه أبو بكر العبسى أن عمر قرأ : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [ التوبة : ٦٠ ] . وقال : هم أهل الكتاب ، قال عنه ابن كثير : وهذا قول غريب

(٢) انظر : كشف القناع ١/ ٧٠٤ .

(١) القاموس المحيط ٤/ ١١٥ .

جداً بتقدير صحة الإسناد ، فإن أبا بكر هذا وإن لم ينص أبو حاتم على جهالته لكنه فى حكم المجهول (١) .

وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز دفع الزكاة لكافر ، سواء كان ذمياً أم غيره (٢) ، واستثنى أبو حنيفة زكاة الفطر فقال : إنه يجوز دفعها لذمى وكذلك الكفارات (٣) .

ومن الأدلة على عدم جواز دفع الصدقة إلى كافر حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه المتفق على صحته والذى فيه : « فإن هم أطاعوا لك بذلك - أى أقروا بالشهادتين وفريضة الصلاة - فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » (٤) .

قال الحافظ - وهو يعدد فوائد الحديث : « وفيه أن الزكاة لا تدفع إلى الكافر لعود الضمير فى ( فقرائهم ) إلى المسلمين ، سواء قلنا بخصوص البلد أو العموم » (٥) ، أى بخصوص توزيع زكاة أغنياء البلد فى فقرائها ، أو فى أى بلد إسلامى آخر .

وهو خلاف بين الفقهاء ، ليست هنا بصدد مناقشته ؛ لأنه ليس من موضوعنا وكذلك مصارف الزكاة لم أرد الخوض فيها ، وما هذه المقدمة التى سقتها إلا لدفع إيهام ما قد يتبادر إلى الذهن أن عمر الفاروق قد أعطى أهل الذمة من الزكاة ، فإن المشهور عن عمر أنه قد منع منها كل كافر حتى المؤلفة قلوبهم ، وذلك لما رأى من اعتزاز الإسلام وقوة شوكته (٦) .

---

(١) تفسير ابن كثير ٤١٢/٣ ، ط دار الفكر ، ط ثانية .

(٢) انظر : فتح القدير : للكمال بن الهمام ت ٨٦١ هـ ، ١٩/٢ ، ط دار صادر ، بيروت ، وحاشية الدسوقي ٤٩٢/١ ، والمجموع للنووى ٢٢٨/٦ ، ط مطبعة التضامن الأخوى ، والمغنى : لابن قدامة ٤٨٧/٢ وما بعدها نشر مكتبة القاهرة ، والمحلى : لابن حزم ٢٠٤/٦ ، ط دار الاتحاد العربى للطباعة ، والبحر الرائق : لابن نجيم المصرى ٢٦١/٢ ، ط دار المعرفة .

(٣) انظر : فتح القدير : لابن الهمام ١٩/٢ ، والبحر الرائق : لابن نجيم المصرى ٢٦١/٢ ، ط دار المعرفة .

(٤) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ٣٥٧/٣ ، ط سلفية .

(٥) فتح البارى ٣٦٠/٣ .

(٦) انظر : تفسير ابن كثير ٤١٣/٣ ، ط دار الفكر .

وإذا فما أريده هنا هو أن عمر قد أعطاهم من بيت مال المسلمين، وجعل لهم منه رزقاً مستمراً، وعمم ذلك في الولايات الإسلامية، وهذا ما لم يسبق إليه، فرسول الله ﷺ، وأبو بكر الصديق رضي الله عنه لم يعطيا غير المؤلفة قلوبهم، ومن أقسام المؤلفة قلوبهم: كفار يراد إسلامهم وإنقاذهم من النار (١)، ولم يعرف أنهما أعطيا فقيراً أو مسكيناً من أهل الذمة من الزكاة أو من بيت المال، ولم ترو سنة قولية عنه ﷺ تأمر بإعطائهم أو تحدد لهم نصيباً.

ولكن عمر الفاروق رضي الله عنه وقد اتسعت الدولة في عهده، وكثرت الجاليات غير الإسلامية في الدولة، وحدثت أمور كثيرة كانت بحاجة إلى إيجاد حل لها. قد استطاع أن يوجد لكل مشكلة حلاً، وأن يمنح كل مظلوم عدلاً، وأن يحرص على أن يجعل الصعب سهلاً، وألا يفضل على البعيد أهلاً، شمل عدله جميع رعيته، من كان على سنته أو غير سنته، فهذا الشيخ الكبير من أهل الذمة، الفقير الضريع قد فقد النعمة، ما إن رآه الفاروق يتكفف الناس، حتى تحركت نحوه الرحمة فأنقذه مما هو عليه وأنقذ معه أمة، ممن أشبهه وكان على شاكلته من أهل الذمة، أسقط عنهم كل ما وجب عليهم لبيت المال، وفرض لهم من بيت مال المسلمين ما يصلحهم ويصلح العيال، وكتب بذلك إلى سائر العمال، أن ينظروا مثل هذه الأحوال ولا يهملوها فهي من أهم الأعمال.

وقد سبق أن سقت قصة (٢) ذلك الشيخ اليهودي الفقير العاجز في مبحث سابق عند الكلام عن إسقاط الجزية عن فقراء أهل الذمة والعجزة منهم، والشاهد من القصة هنا أن الفاروق بعد أن أسقط عنه الجزية فرض له من بيت المال رزقاً يصلحه، وفرض لأشباهه كذلك، فكان بذلك أول من فرض لفقراء أهل الذمة من بيت مال المسلمين، وذلك سياسة منه عادلة ورحمة منه شاملة.

وقد تابعه على ذلك الخلفاء من بعده، فإنها سنة حسنة عمل بها كل خليفة عادل، فقد روى أبو عبيد في كتابه (الأموال) أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله على البصرة، وكان مما قال له في كتابه: «وانظر من قبلك من أهل الذمة

(١) انظر: تفسير ابن كثير ٤/٣٢٢.

(٢) انظر: المبحث الثالث من هذا الفصل.

قد كبرت سنه ، وضعفت قوته ، وولت عنه المكاسب ، فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه » إلى أن قال . . وذلك أنه بلغنى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مرَّ بشيخ من أهل الذمة يسأل عن أبواب الناس ، فقال : ما أنصفناك ، أن كنا أخذنا منك الجزية فى شبيبته ثم ضيعناك فى كبرك ، قال : ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه (١) .

فهذا عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد قد سار سيرة الفاروق فى معاملته فقراء أهل الذمة ، وكان قدوته فى ذلك الفاروق رضي الله عنه .

---

(١) الأموال : لأبى عبيد ، ص ٥٧ ، وعمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة : للدكتور سليمان الطماوى ، ط دار الفكر ، ص ٩٨ .

## المبحث السادس

### تحديد مدة إقامة غير المسلمين فى المدينة المنورة بثلاثة أيام

لقد قسّم فقهاء الإسلام المعمورة إلى قسمين رئيسيين من حيث اعتبار الحرب والسلم ، فكل أرض يسيطر عليها المسلمون ، ويجرى فيها حكم الإسلام ولو كان سكانها مسلمين وغير مسلمين ، أو كانت الأكثرية إسلامية وغيرهم أقلية أو العكس - فإنها تسمى دار إسلام أو سلام ، وكل أرض يسيطر عليها الكفر ويحكمها ، ولا شوكة للمسلمين عليها ، فهى دار حرب إن لم تكن فتحت من قبل ، ولقد عرّف الشيخ عبد الوهاب خلاف - رحمه الله - دار الإسلام بأنها : «الدار التى تجرى عليها أحكام الإسلام ، ويأمن من فيها بأمان المسلمين ، سواء كانوا مسلمين أو ذميين » ، وعرّف دار الحرب بأنها : «الدار التى لا تجرى فيها أحكام الإسلام ، ولا يأمن من فيها بأمان المسلمين » (١) .

وقسّم الفقهاء دار الإسلام إلى ثلاثة أقسام ، من حيث جواز استيطان الكفار فيها أو عدمه ، أو البقاء المؤقت فيها لضرورة ، هذه الأقسام هى :

١ - الأراضى المقدسة - مكة والمدينة .

٢ - الحجاز .

٣ - سائر الأراضى الإسلامية (٢) .

أما مكة : فإن العلماء متفقون على أنه لا يجوز بقاء كافر فيها بقصد

---

(١) السيادة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية : لعبد الوهاب خلاف ، ص ٧١ ، ط دار الأنصار بالقاهرة .  
(٢) انظر : الأحكام السلطانية : لأبى يعلى محمد بن الحسين الفراء ت ٤٥٨ هـ ، ص ٢٠٣ - ٢٠٨ ، والمغنى : لابن قدامة ٣٥٤/٩ ، وما بعدها ، والقانون والعلاقات الدولية فى الإسلام : د. صبحى محمصانى ، ص ٧٦ - ٨٢ ، ط دار العلم للملايين ، بيروت .

الاستيطان، ولا يجوز دخولها - أيضاً - عند الجمهور ، وجوز أبو حنيفة دخولها لغير المسلمين بشرط عدم الاستيطان فيها (١) .

وأما المدينة : فإنها وإن كانت محرماً (٢) ، فإن الفقهاء قد قالوا بتحريم الاستيطان فيها للكافرين ، ولكنهم لم يحرموا عليهم دخولها لأنهم كانوا يدخلونها على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين ، وذلك بعد نزول الآية التي تحرم دخولهم مكة وهي قوله - تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [ التوبة : ٢٨ ] ، فإن الآية نزلت عام تسعة للهجرة (٣) ، وقد كان يأتي بعد ذلك أناس من أهل الكتاب والمشركين من غيرهم فيدخلون المدينة دون أن يمنعهم أحد حتى أجلاهم عمر من الجزيرة ، ثم سنَّ تحديد إقامة من دخل منهم لضرورة كما سيأتي .

والحجاز : لا يجوز لهم سكناه باتفاق العلماء - أيضاً - وذلك أن عمر بن الخطاب ؓ قد أجلاهم منه ووافقه الصحابة فكان إجماعاً ، وقد تقدم بيان هذا في المبحث الأول من هذا الفصل ، ويجوز لهم دخول أراضي الحجاز بإذن الإمام لقضاء حاجة - كتجارة ، أو أداء رسالة - غير مكة ، فإنه لا يجوز الإذن لهم بدخولها عند غير أبي حنيفة (٤) - رحمه الله .

وأما سائر بلاد المسلمين فإن للذميين والمستأمنين الإقامة فيها والتنقل ، ما دام لهم عهد من الإمام أو من ينوبه .

هذه نبذة عن دار المسلمين وتقسيماتها عند الفقهاء بالنسبة لجوار إقامة الكافرين فيها ، وعدم جواز إقامتهم ؛ أردت الإشارة إليها دون التفصيل لأن التفصيل فيها يخرجنا عن موضوع البحث وليس هو المقصود .

(١) انظر : فتح القدير للكمال بن الهمام ٣٤٧/٤ - ٣٥٣ ، والمغنى : لابن قدامة ٣٥٨/٩ .

(٢) قال - عليه الصلاة والسلام : « المدينة حرم ، فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى - محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .. » متفق عليه ، انظر : فتح القدير : لابن الهمام ٢٩٨/٤ .

(٣) انظر : تفسير ابن كثير ٣/٣٨١ ، ط دار الفكر .

(٤) انظر : أحكام أهل الذمة : لابن قيم الجوزية ١٥٧/١ وما بعدها ، وقد تقدمت الإشارة إلى رأى أبي حنيفة في هذا الشأن قبل قليل في هذا المبحث .

## الفاروق يحدد إقامة غير المسلمين في المدينة بمدة معينة :

لقد سبق أن بينت أن عمر رضي الله عنه قد كان أول من أجلي اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، وأن الرسول صلوات الله عليه والصدّيق رضي الله عنه لم يفعلوا ذلك ، ومن ذلك نستدل على أن الرسول صلوات الله عليه والصدّيق رضي الله عنه لم يكن لهما سنة في تحديد مدة إقامة الأجانب في المدينة أو الحجاز ، وأما الفاروق رضي الله عنه فإنه بعد أن أجلي أهل الكتاب من الحجاز ونجران ، رأى أنه من المصلحة للمسلمين أن يشجع التجار ومن في دخولهم مصلحة ، كالصناع وغيرهم على التردد في المدينة لبيع سلعهم ، وصناعة ما يحتاجه المسلمون مما يجيده أولئك من الصناع ، وهذا الأمر فيه مصلحة - أيضاً - لأولئك القادمين من أهل التجارة والصناعة وغير ذلك من الضرورات - كالتظلم إلى الخليفة ، أو طلب العون منه على ما تعترضهم من مشكلات .

ولكنه لم يترك الأمر هكذا دون تحديد للمدة التي يجب أن يلتزموا بها في إقامتهم ، ومعرفة الغرض الذي قدموا من أجله ، بل إنه حدد المدة بثلاثة أيام ، وهي كافية لقضاء حوائجهم ، ولا يعنى هذا أنه لا يجوز أن يزدادوا عليها للضرورة ، فإن ذلك يرجع إلى الإمام ، فقد يضطر أحدهم أن يبقى أكثر من ثلاثة أيام لمرض أو مطالبة بحق فيعان على ذلك .

روى البيهقي في سننه ، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه « أن عمر بن الخطاب ضرب لليهود ، والنصارى ، والمجوس بالمدينة إقامة ثلاثة أيام ، يتسوقون بها ، ويقضون حوائجهم ، ولا يقيم أحد منهم فوق ثلاث ليالٍ » (١) .

وروى عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : « كانت اليهود والنصارى ومن سواهم من الكفار ، من جاء المدينة منهم سفراً ، لا يقرّون فوق ثلاثة أيام على عهد عمر ، فلا أدري أكان يفعل ذلك بهم قبل ذلك أم لا ؟ » (٢) .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٩/٩ .

(٢) المصنف : لعبد الرزاق الصنعاني ٥١/٦ ، من منشورات المجلس العلمي بالهند ، وروى نحو هذا أبو عبيد

في الاموال ، ص ١٢٨ رقم ٢٧٢ .

وقد أخرج عبد الرزاق - أيضاً - عن نافع قال : « كان عمر لا يدع النصراني ، واليهودي ، والمجوسى إذا دخلوا المدينة أن يقيموا بها إلا ثلاثاً ، قدر ما ما ينفقوا سلعتهم ، فلما أصيب عمر قال : قد كنت أمرتكم ألا يدخل علينا منهم أحد ، ولو كان المصاب غيرى لكان له فيه أمر » (١) .

من هذه الأحاديث يظهر لنا أن الفاروق رضي الله عنه كان يدرك خطورة بقاء المشركين من أهل الكتاب وغيرهم فى الحجاز ، وخاصة فى عاصمة الإسلام الأولى - المدينة المنورة ، وهو حينما أخرجهم من الجزيرة إنما أخرجهم تنفيذاً لوصية رسول الله صلوات الله عليه ، ورسول الله لا ينطق عن الهوى فإنه ما أوصى بإخراجهم إلا ليقينه وإدراكه خطورة بقاء الأديان تراحم الإسلام فى مهده .

والفاروق كان يدرك ذلك تماماً ، وكان حريصاً على ألا يسمح لهم حتى يدخلوها كما هو واضح من الحديث السابق ، إلا أنه قد أذن لهم لمدة محدودة لمصلحة المسلمين ، وهذا ما يعرف بمنح حق الإقامة اليوم للوافدين إلى دولة ما . ولقد كان لإذنه لهم بالدخول إلى المدينة والإقامة بها منافع وأضرار ، فمن منافع ذلك :

- ١ - تنشيط التجارة فى المدينة حيث تتوفر السلع وتيسر .
  - ٢ - إتاحة الفرصة للمسلمين أن يجدوا حاجتهم بسهولة .
  - ٣ - تمكين أولئك التجار ، والقادمين من الحصول على منافعهم وإنفاق سلعتهم .
- ومن الأضرار التى نتجت عن السماح لهم بالدخول والإقامة بالمدينة ما كان من قتل الفاروق رضي الله عنه على يد مجوسى ، وقد أشار إلى ذلك عمر بعد إصابته حيث قال : « لقد كنت أمرتكم ألا يدخل علينا منهم أحد » (٢) .
- ومن الأضرار ما ينتج من اتكال المسلمين على غيرهم فى تأمين السلع الضرورية .

(١) المصنف : لعبد الرزاق ٥١/٦ ، ومعنى : « قدر ما ينفقوا سلعتهم » أى مدة ما يبيعون ما قوموا به من تجارة .

(٢) انظر : اسد الغابة ٧٤/٤ ، وتاريخ عمر بن الخطاب : لابن الجوزى ، ص ١٨٥ - ١٩١ ، وأخبار عمر : للطنطاوى ، ص ٤٤٤ .

## المبحث السابع

### الفاروق أول من أمر بوضع علامات للذمين

أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الأمراء على الأمصار أن يختموا على رقاب أهل الذمة ، ونفذ أمره ، وختم على رقاب أهل الذمة ، ولكن :

ما الدافع لهذا الأمر ؟ وما هي صفة هذا الختم ؟ وهل كان يبقى الذمي طول عمره أو عامته مختوماً على رقبته ؟ أو كان الختم مؤقتاً لمصلحة ؟ ولمصلحة من كان هذا الأمر ، وما السر فيه ؟

هذه هي نقاط هذا المبحث التي سأعرض لها - إن شاء الله .

الدافع لأمر عمر بختم رقاب أهل الذمة :

لقد أمر الله - سبحانه وتعالى - بقتال الكفار وفي مقدمتهم أهل الكتاب ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [ التوبة ] .

ولقد فسر المفسرون الصغار بتفاسير كثيرة كلها ترجع إلى معنى : « الذلة والخضوع » (١) ؛ وذلك لأنهم رفضوا أن يتقبلوا هدى الله ، وحاربوه حتى عجزوا عن إطفائه فاستسلموا ودفعوا الجزية راغمين ، إما عقوبة لهم على إصرارهم على كفرهم ، وإما نظير ما سيتمتعون به من حقوق تحت ظل الدولة الإسلامية ، على خلاف بين الفقهاء في سبب أخذ الجزية (٢) .

فالذى يتفق وسلوك هؤلاء وموقفهم من الإسلام ، هو إذلالهم وتحقيرهم وإشعارهم أن المؤمنين هم الأعلون ، وأن لا عزة لمن أذله الله ، وهذا الذى يتفق

---

(١) انظر : تفسير ابن كثير ٣/٣٨٣ ، دار الفكر ، وفتح القدير للشوكاني ٣/٣٥١ ، وفي ظلال القرآن ٣/١٦٢ - ١٦٣ ، فقد كتب المؤلف حول تفسير الآية وطبيعة العلاقات بين المسلمين وأهل الكتاب بحثاً لم يكتب قبله مثله .

(٢) انظر : تفسير ابن كثير ٣/٣٨٣ .

مع الآية ، ومع قوله ﷺ فى الحديث الصحيح : « لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام ، وإذا لقيتم أحدهم فى طريق فاضطروهم إلى أضيقه » رواه مسلم (١) .

ولا ينبغي أن يجعلنا ضعفنا اليوم مدافعين عن هذه النصوص ، ومحاولين الاعتذار لأهل الكتاب عما حصل من الخلفاء الراشدين ، ومن تبعهم من وضع الشروط على أهل الذمة وأخذهم بها ، وصدق الفاروق رضي الله عنه إذ قال : « لا تعزوهم وقد أذلهم الله » (٢) .

ولقد كان الفاروق رضي الله عنه أول من وضع شروطاً على أهل الذمة يلتزمون بها ، وهى مشهورة عند العلماء ، وأئمة الفقه بالشروط العمرية ، معظم هذه الشروط تركز على معنيين ، الأول : خضوعهم الكامل لأحكام الإسلام ، وتعاليمه دون ذمها أو ذم رسول الله ﷺ ، والمعنى الثانى : عدم إظهار شعائر دينهم ، والمجاهرة بانحرافاتهم ، والتشبه بالمسلمين مركباً وملبساً (٣) .

ولكنه رضي الله عنه كان رحيماً بهم فى معاملتهم وإعطائهم كافة الحقوق التى يستحقونها - كمواطنين ، ولما كثر أهل الذمة بعد اتساع الفتوحات ، وبقي الكثيرون على دينهم دون إكراه لهم على الإسلام ونظمت شؤون الجزية ، كان لابد من وضع - علامات لدفع الجزية ؛ ليعرفوا أولاً أنهم من أهل الذمة فلا يتعرضون لأذى ، وليعرفوا - أيضاً - أنهم قد دفعوا الجزية فلا يطالبون بها ، وقد دفعوها ، وهذا الأخير هو الدافع لوضع الختم على أعناقهم ، وسواء كانت أختاماً معلقة على رقابهم ، أو مطبوعة على صفائح أعناقهم ، ثم إذا انتهى قبض الجزية من جمعهم ، تكسر تلك الخواتيم ، أو تمحى إن كانت مطبوعة ، يشهد لهذا ما قاله أبو يوسف - رحمه الله - فى كتابه الخراج ، حيث قال : وينبغي مع هذا أن تختم رقابهم فى وقت جباية جزية رؤوسهم ، حتى يفرغ من عرضهم ، ثم تكسر

(١) انظر : تفسير ابن كثير ٣/ ٣٨٣ .

(٢) انظر : الشروط العمرية مجردة من كتاب ( أحكام أهل الذمة ) لابن القيم جرده د. صبحى الصالح ، ص ١٠٤ ، ط أولى .

(٣) انظر : الخراج : لأبى يوسف ، ص ١٣٧ ، ط المطبعة السلفية ، والأموال : لأبى عبيد ، ص ٦٦ ، ٦٧ ، وأحكام أهل الذمة : لابن القيم ٢٥/١ .

الخواتيم كما فعل بهم عثمان بن حنيف - إن سألوا كسرهما (١) .

وروى أبو يوسف ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن أسلم مولى عمر ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى عماله أن يختموا رقاب أهل الذمة (٢) .

وبعد أن سرد قصة مسح عثمان بن حنيف لأرض السواد ، ووضع الجزية على الرؤوس ، والخراج على الأرض قال : وختم على علوج السواد فختم خمسمائة ألف عالج على الطبقات : ثمانية وأربعين ، وأربعة وعشرين واثني عشر ، فلما فرغ من عرضهم دفعهم إلى الدهاقين (٣) ، وكسر الخواتيم (٤) .

### صفة الختم وكيف كان يختم عليه :

معظم الروايات التي تروى أمر عمر بالختم على أهل الذمة ، والتي تروى أن أمراء الأمصار نفذوا ذلك الأمر ، لم تبين صفة الختم ، بل إن ظاهرها يوهم أن هذا الختم كان يضرب على الذمي في عنقه - كعلامة - دائمة لا تبعد عنه ، وإليك بعض هذه الروايات :

١ - روى عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه كتاب عمر إلى أمراء الأجناد بشأن معاملة أهل الذمة ، وفي هذا الكتاب : « وأن يختموا أعناقهم ، ويجزوا نواصيتهم من اتخذ منهم شعراً » (٥) .

٢ - وروى البيهقي في سننه ، عن أسلم مولى عمر رضي الله عنه حديثاً أن عمر كتب لأمراء أهل الجزية كتاباً جاء فيه : « وكان عمر رضي الله عنه لا يضرب الجزية على النساء ، وكان يختم في أعناق رجال أهل الذمة » (٦) .

٣ - وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه ( الأموال ) ، عن أسلم قال :

---

(١) الخراج ، ص ١٣٧ ، وعثمان بن حنيف كان ضمن من ولاهم عمر على بعض أعمال العراق ، منها مسح السواد .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الدهقان هو : زعيم فلاحى المعجم ، ورئيس الإقليم مغرب وهو بالكسر والضم ، انظر : القاموس المحيط ٢٢٦/٤ ، بيروت .

(٤) انظر : الخراج : لأبي يوسف ، ص ١٣٨ .

(٥) المصنف : لعبد الرزاق ٨٥/٦ .

(٦) السنن الكبرى : للبيهقي ٩٥/٩ ، ١٩٨ .

« كتب عمر إلى أمراء الأجناد أن يختموا رقاب أهل الذمة » (١) .

فمن هذه الروايات لا نفهم إلا أنه كان يختم على أهل الذمة ، وكان الختم يوضع على الرقاب ، ولكننا لا نفهم منها كيفية الختم .

ومن كلام أبى يوسف - الذى تقدم - وما رواه - أيضاً - عن فعل عثمان بن حنيف مبعوث عمر إلى العراق - نعرف أن الختم كان يعلق فى رقابهم إلى أن يتم أخذ الجزية من جميع من وجبت عليهم ، ثم يكسر ذلك الختم ، يؤيد هذا ما قاله ابن قدامة فى المغنى قال : « ويختم فى عنقه ختم رصاص ، أو حديد ، أو جلجل (٢) ليفرق بينه وبين المسلمين » (٣) .

فقوله : « خاتم رصاص أو حديد أو جلجل » يفهم منه أنه يعنى أن تعلق على أعناقهم خواتيم من تلك الأنواع التى ذكرها ، ويوضح كلامه قوله : « أو جلجل » ، فالجلجل جرس ، وليس معدناً ، ولا مادة يختم بها ، بل يعلق ، ولذلك يقال : إبل مجلجلة علق عليها (٤) .

ولا يعقل أن تختم أعناقهم بالرصاص المذاب ، فإن ذلك يتنافى مع الرفق الذى أمر به الإسلام فى كل شئ ، ويتنافى مع ما اشتهر به المسلمون من معاملة حسنة لغير المسلمين .

فالذى يترجح عندى فى هذا هو ما وضحه أبو يوسف - رحمه الله - فى كتابه الخراج .

وبذلك نعلم أن الختم لم يكن ملازماً لهم طوال عمرهم ، ولا مدة العام حتى يأتى وقت جباية جزية أخرى ، وإنما كان مؤقتاً لمصلحة المسلمين ، حيث يسهل التعرف على من دفع الجزية ، وعلى من لم يدفعها ولمصلحتهم ، حيث إن ذلك علامة براءتهم من بقاء الجزية عليهم .

هذا ما يتعلق بالختم وقت جباية الجزية ، أما بقية العلامات التى أمر الفاروق بوضعها للذميين لتمييزهم عن المسلمين ، فإنها موضوع مبحث قادم .

(١) الأموال : لأبى عبيد ، ص ٦٦ .

(٢) الجلجل : بالضم الجرس الصغير ، القاموس المحيط ٣/ ٣٦١ .

(٣) المغنى ٩/ ٣٦٠ .

(٤) انظر : القاموس المحيط ٣/ ٣٦٠ .

## المبحث الثامن الفاروق أول من سنَّ أصل الغيار للذميين

الغيار بالكسر : البديل وعلامة أهل الذمة كالزنار ونحوه (١) .

والمقصود بهذا الغيار الذي سنَّه عمر ، وفرضه على أهل الذمة : هو مغايرة ما عليه المسلمون ؛ وذلك لأجل التمييز ، ومن أهم ما أراده عمر أن يتميزوا به : أربعة أشياء :

١ - فى لباسهم .

٢ - فى شعورهم .

٣ - فى ركوبهم .

٤ - فى كناههم (٢) .

روى أبو عبيد القاسم بن سلام فى كتابه الأموال ، عن نافع ، عن أسلم مولى عمر رضي الله عنه : « أن عمر أمر فى أهل الذمة أن تجز نواصيهم ، وأن يركبوا على الأكف (٣) ، وأن يركبوا عرضاً ، وألا يركبوا كما يركب المسلمون ، وأن يوثقوا المناطق - قال أبو عبيد : « يعنى الزنار » (٤) .

وروى أبو عبيد - أيضاً - عن خليفة بن قيس قال : قال عمر : يا يرفأ (٥) اكتب إلى أهل الأمصار فى أهل الكتاب أن تجز نواصيهم ، وأن يربطوا الكستيجان (٦)

---

(١) القاموس المحيط ١١٠ / ٢ . (٢) انظر : المغنى : لابن قدامة ٩ / ٣٦٠ .

(٣) الأكف : جمع أكاف بضم الهمزة ، وهى البرذعة والمقصود : أن يركبوا على الأكف بالعرض بحيث تكون رجلاً الراكب إلى جهة وظهره إلى جهة .

(٤) الأموال : لأبى عبيد ، ص ٦٦ ، ٦٧ . والزنار : ما يربط فى وسط النصارى والمجوس ، انظر : القاموس المحيط ٤٢ / ٢ .

(٥) يرفأ غلام لعمر وكاتب من كتابه وصاحبه .

(٦) الكستيجان : جمع كستيج بضم الكاف وهو : خيط غليظ يشده الذمى فوق ثيابه دون الزنار .

فى أوساطهم ؛ ليعرف زيهم من زى أهل الإسلام » (١) .

وروى البيهقى وغيره الشروط العمرية المشهورة ، والتى فيها التزامهم بالغيار ، ويحسن أن أورد هذه الشروط كما رواها البيهقى - رحمه الله - لئرى كيف كانت عزة المسلم !

روى البيهقى ، عن عبد الرحمن بن غنم قال : كتب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين صالح أهل الشام : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا وكذا ؛ إنكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذرائنا وأموالنا وأهل ملتنا ، وشرطنا لكم على أنفسنا ألا نحدث فى مدينتنا ، ولا فيما حولها ديرًا ، ولا كنيسة ، ولا قلاية (٢) ، ولا صومعة راهب ، ولا نجدد ما خرب منها ، ولا نحى ما كان منها فى خطط المسلمين ، وألا نمنع كنائسنا أن ينزلها أحد من المسلمين فى ليل ولا نهار ، وأن نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل ، وأن ننزل من مرَّبنا من المسلمين ثلاثة أيام ونطعمهم ، وألا نؤمن فى كنائسنا ولا منازلنا جاسوسًا ولا نكتم غشًا للمسلمين ، ولا نعلم أولادنا القرآن ، ولا نظهر شركًا ، ولا ندعوا إليه أحدًا ، ولا نمنع أحدًا من قرابتنا الدخول فى الإسلام إن أراد ، وأن نوقر المسلمين ، وأن نقوم لهم من مجالسنا إن أرادوا جلوسًا ، ولا نتشبه بهم فى شىء من لباسهم ، من قلنسوة ، ولا عمامة ، ولا نعلين ، ولا فرق شعر ، ولا نتكلم بكلامهم ، ولا نتكنى بكنائهم ، ولا نركب السروج (٣) ، ولا نتقلد السيوف ، ولا نتخذ شيئًا من السلاح ولا نحمله معنا ، ولا ننقش خواتمنا بالعربية ، ولا نبيع الخمر ، وأن نجزم مقادير رؤوسنا ، وأن نلزم زينا حيث ما كنا ، وأن نشد الزناير على أوساطنا ، وألا نظهر صلبنا وكتبنا فى شىء من طريق المسلمين ، ولا أسواقهم ، وألا نظهر الصليب على كنائسنا وألا نضرب بناقوس فى كنائسنا بين حضرة المسلمين ، وألا نخرج شعائنا ولا باعوثًا (٤) ، ولا نرفع أصواتنا مع أمواتنا ، ولا نظهر النيران معهم فى شىء من طريق المسلمين ،

(١) الأموال : لأبى عبيد ، ص ٦٧ .

(٢) القلاية : كالصومعة ، من بيوت عبادتهم .

(٣) السروج : السرج : ما يوضع على ظهر الخيل ، وقد كانوا يمتعون منه ، أو يتخذون سروجًا خاصة .

(٤) الشعائين عند النصارى ، والباعوث للاستقاء للمسلمين .

ولا نجاوزهم موتانا ، ولا نتخذ من الرقيق ما جرى عليه سهام المسلمين ، وأن نرشد المسلمين ، ولا نطلع عليهم في منازلهم ؛ فلما أتيت عمر رضي الله عنه بالكتاب زاد فيه : وألا نضرب أحداً من المسلمين ، شرطنا لهم ذلك على أنفسنا ، وأهل ملتنا ، وقبلنا منهم الأمان ، فإن نحن خالفنا شيئاً مما شرطناه لكم فضمنناه على أنفسنا ، فلا ذمة لنا ، وقد حل لكم ما يحل لكم من أهل المعاندة والشقاوة » (١) .

هذه الشروط المشهورة عند العلماء بالشروط العمرية ، قد تناقلها العلماء ، وأخذوها بالقبول كما قال ابن القيم في شرح هذه الشروط في كتابه ( أحكام أهل الذمة ) (٢) .

ولا أريد أن أقف عند كل شرط من هذه الشروط لشرحه ، وبيان أهميته ، أو للدفاع عما قيل عن شدة بعضها ، والذي يهمنا منها هو ما يختص بالغير ، وقد تقدمت روايات أبي عبيد في الغيار خاصة .

وقد تقدم - أيضاً - أن المقصود بالغير هو : تمييز الذميين عن المسلمين ، وفي ذلك مصلحة كبيرة للمسلمين ، بحيث لا يستطيع أن يندس في صفوفهم أحد الكيد ، ولا يتخلف عن جزية ، ولا يعامل معاملة المسلم في التحية الإسلامية وغيرها مما يخص المسلمين ، وفيه مصلحة لهم من حيث كونهم يحتفظون بزي خاص بهم ، فلا ينسون شخصيتهم ، ولا يشغلون بتقاليد المسلمين وهم لها كارهون (٣) .

ومن المعروف أن التابع يكون شغوفاً بتقليد المتبوع ، وخاصة في المظاهر من ملابس ومركب وغير ذلك ، كما نرى المسلمين اليوم كيف ذابت شخصيتهم بين الأقوياء من أعدائهم ، حتى أصبح بعض المسلمين يمتدح زيه الإسلامي ويتنكر له ،

---

(١) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٢/٩ ، وانظر : الأم : للشافعي ١٢٥/٤ ، ١٢٦ ، ط مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١ هـ فيما يتعلق بالشروط التي ينبغي للإمام أن يأخذها على أهل الذمة .

(٢) انظر : أحكام أهل الذمة : لابن قيم الجوزية ٦٦٣/٢ بتعليق وتصحيح د. صبحي الصالح ، وانظر : الخراج : لأبي يوسف ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ ، طبعة سلفية ، والأحكام السلطانية : للماوردي ، ص ١٤٥ ، ط حلية ، والمنقى : لابن قدامة ٣٥٢/٩ ، ٣٥٣ .

(٣) انظر : أحكام أهل الذمة : لابن القيم ٩٤/١ ، ٩٥ من مقدمة محمد حميد الله ، فقد ذكر في هذا الموضوع أموراً جديرة بالاعتبار بالنسبة لأهمية التمييز .

ويرى فيه مظهرًا من مظاهر التخلف والرجعية - كما يقولون ! - ويرى أن التقدم والرقى هو اتباع الأقوياء وتقليدهم فى زيهم ، ولو كانوا أعدى الأعداء لأمتة .

بل إن بعض الناس يحكم على الشخص أهو متقدم أو غير متقدم ؟ بما يلبسه، فإن رآه قد لبس البنطلون ، وعلق ربطة العنق فهو متقدم ، وإن رآه لابسًا لبسه الإسلامى لبس آبائه وأجداده فهو متأخر !

وهذا بلا شك شعور بالنقص ، وجهل بالأسباب الحقيقية التى تؤهل الأمة للوصول إلى القوة والمجد والعزة والكرامة .

فالفاروق رضي الله عنه قد كان أول من سن الغيار للذمين ، وفى ذلك مصلحة عظيمة ودليل على حسن سياسة عمر لرعيته من مسلمين وغيرهم .

## المبحث التاسع

### الفاروق أول من أنقذ أمان العبد المجير المشرك

لقد بين رسول الله ﷺ أن ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ، ففى الحديث الذى رواه البخارى عن على - كرم الله وجهه - قال : ما كتبنا عن النبى ﷺ إلا القرآن ، وما فى هذه الصحيفة ، قال النبى ﷺ : « المدينة حرام ما بين عائر إلى كذا ، فمن أحدث حدثاً ، أو آوى محدثاً ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه عدل ولا صرف (١) ، وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل ، ومن والى قومًا بغير إذن مواليه ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل » (٢) .

فظاهر الحديث يشمل جميع المسلمين يسعى بذمتهم أدناهم .

وقد أنقذ ﷺ أمان المرأة (٣) ، واختلف العلماء فى أمان الصبى والعبد ، واتفقوا على أن أمان المجنون لا يصح كالكافر ، واتفقوا على أن أمان المجنون لا يصح كالكافر (٤) .

أما أمان العبد فقد أجازاه الجمهور قاتل ، أو لم يقاتل ، وأجازاه الحنفية بشرط أن يكون مأذونًا له بالقتال ، ووافق أبا حنيفة فى ذلك سحنون من المالكية ، ووافق الجمهور الإمام محمد بن الحسن الشيبانى ، ورواية عن أبى يوسف ، واختاره كثير من متأخري الحنفية (٥) .

(١) الصرف : التوبة ، والعدل : الفدية ، وقيل : الصرف : النافلة ، والعدل : الفريضة .

(٢) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ٦/٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٣) انظر : صحيح البخارى بشرح فتح البارى ٦/٢٧٣ ، حديث أم هانئ بنت أبى طالب .

(٤) انظر : فتح البارى ٦/٢٧٤ ، ونيل الأوطار : للشوكانى ٨/٣٣ ، ٣٤ ، والمغنى : ٩/٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٥) انظر فى ذلك كله : فتح القدير : لابن الهمام ٤/٣٠٠ ، والام : للشافعى ٤/١٤٥ - ١٤٧ ، ط بولاق

صورة ، والمغنى : لابن قدامة ٩/٢٤١ ، ٢٤٢ ، ونيل الأوطار ٨/٣٣ ، ٣٤ .

هذه إشارة عابرة إلى المذاهب في قبول أمان العبد ، ولا مجال للخوض في تفصيل تلك المذاهب ، وعرض أدلتها لأن المقصود غير ذلك .

### فعل عمر رضي الله عنه في هذا الموضوع :

لقد ثبت فيما قدمنا أن الرسول ﷺ قال : « وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم » ، وثبت أنه قد أنفذ أمان امرأة أجارت أقاربها من المشركين « (١) ، وقد أنفذ أيضاً أمان ابنته زينب رضي الله عنها لما أجارت زوجها أبا العاصي رضي الله عنه ، وذلك قبل أن يسلم حينما قدم المدينة مشركاً (٢) .

إلا أنه لم يرو أنه حدث في عهده ﷺ أن أجار عبداً وأعطى الأمان لمشرك فأجازه عليه ، وكذلك لم يحدث في عهد أبي بكر رضي الله عنه مثل ذلك .

وفي عهد الفاروق رضي الله عنه التقى المسلمون مع أعدائهم ، وحاصروا حصناً لعدوهم حصاراً شديداً حتى كاد أن يسقط بأيدي المسلمين ، فبينما هم كذلك إذ فوجئوا بالمشركين قد أخرجوا لهم أماناً مكتوباً في سهم رمى به إليهم عبد مسلم في جيش المسلمين ، وقالوا : قد أمتنونا ، فقال المسلمون : لم نؤمنكم ؛ لأنهم لم يعتبروا أمان العبد أماناً ، وما أرادوا أن يؤمنهم ، فكتبوا بذلك لعمريسألونه عما حدث ؟ وإذا عمر بقضية جديدة لم تحدث من قبل ، وقضية مهمة يترتب عليها تأمين قوم من العدو على أنفسهم وأموالهم ، أو إخفار ذمة مسلم وقتل أولئك القوم ويبيدهم أمان من مسلم وقد فرحوا ورضوا به ، فلم ير عمر غير إنفاذ أمان العبد المسلم، ولو كان أدنى المسلمين وأقلهم شأنًا فإنه مسلم، وقد قال ﷺ : « وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم » .

روى البيهقي في سننه ، وأبو عبيد في كتاب ( الأموال ) ، وأبو يوسف في الخراج ، وفي الرد على سير الأوزاعي : عن فضيل بن زيد الرقاشي (٣) ، قال :

(١) انظر : الحديث في صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٢٧٣/٦ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : للكاساني ٤٣٢٠/٩ ، ط مصرية مطبعة الإمام .

(٣) فضيل بن زيد الرقاشي ، قال عنه ابن أبي حاتم : هو فضيل بن زيد الرقاشي أبو حسان ، روى عن عمر يعني ابن الخطاب ، وعبد الله بن مغفل ، قال يحيى بن معين : هو صدوق بصرى ثقة ، والرقاشي بفتح الراء وتخفيف القاف منسوب إلى رقاش : قبيلة معروفة من ربيعة، انظر: تهذيب الأسماء واللغات: للنووي .. القسم الأول ٥١/٢ .

حاصر المسلمون حصناً ، فكتب عبد أماناً فى مشاقص (١) فرمى به إليهم - يعنى إلى المشركين - فقال المسلمون : أمان عبد ليس بشيء ، فقال : إنا لا نعرف العبد منكم من الحر .

فكتب فى ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكتب : « إن عبد المسلمين من المسلمين ، وذمته ذمة المسلمين » (٢) . هذا لفظ أبى عبيد . . ورواية البيهقى ، وأبى يوسف نحو هذا (٣) .

وروى سعيد بن منصور ، عن فضيل بن زيد الرقاشى - أيضاً ، قال : جهز عمر بن الخطاب رضي الله عنه جيشاً ، فكتب فيه ، فحصرنا موضعاً ، فرأينا أنا سنفتحها اليوم ، وجعلنا نقبل ونروح ، فبقى عبد منا فراطنهم وراطنوه ، فكتب لهم الأمان فى صحيفة وشدها على سهم ، ورمى بها إليهم فأخذوها ، وخرجوا ، فكتب بذلك إلى عمر بن الخطاب فقال : « العبد المسلم رجل من المسلمين ، ذمته ذمتهم » (٤) .

وكل هذه الروايات تثبت أن الفاروق رضي الله عنه أنفذ أمان العبد ، وهى أولية لم يسبق إليها ، ولم تحدث مثل هذه القضية قبله ، وما كان لعمر أن يقف عاجزاً أمام أى مشكلة جديدة ، بل إنه العبقري الذى لا تقف أمامه معضلة ، والسياسى العظيم الذى ساس رعيته بالإسلام وشريعته التى هى خير نظام .

ومن هذه الأولوية نرى عظمة الإسلام ومساواته بين أبنائه ، كيف أن أقل المسلمين شأنًا يكون له الحق فى أن يعطى الأمان لأعداء المسلمين ، والأصل فى الأمان ألا يكون إلا من الإمام !

ومن هذه الأولوية نرى - أيضاً - كيف يكون الوفاء فى الإسلام ، ونرى السماحة الإسلامية مع غير المسلمين .

---

(١) المشقص : نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض .

(٢) فله أن يسعى بذمتهم ويجير عليهم ويجوز أمانه .

(٣) انظر : الأموال : لأبى عبيد ، ص ٢٤٣ ، ط دار الفكر ، تحقيق محمد خليل هراس . والسنن الكبرى :

لبيهقى ٩٤/٩ ، والخراج : لأبى يوسف ، ص ٢٢٢ ، ط سلفية ، والرد على سيرة الأوزاعى ، ص ٦٨ ، ٦٩ ،

لأبى يوسف ، ط أولى .

(٤) المعنى : لابن قدامة ٩/٢٤١ .

## المبحث العاشر

### الفاروق أول من صلب في الإسلام

الصلب : هو تعليق القتيل مشدود الرجلين ومدود اليدين ، فتقول : صلب  
يصلب ويصلب صلباً ، وصلبه : عقله (١) .

والصلب ليس حداً من الحدود ، وليس سنة إسلامية يجب اتباعها ، ولكنه  
معروف من قبل الإسلام ، فقد حرص اليهود على قتل عيسى ﷺ وصلبه ،  
وشبه لهم شخص آخر فقتلوه وصلبوه ، قال تعالى : ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ  
عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ  
مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا (٥٧) ﴾ [ النساء ] .

وعادة يفعل الصلب مع القتل زيادة في النكاية ، وتشهيراً بالقتيل ، ليتشر  
أمره ، ويعلم سره ، واختلف العلماء في كيفية الصلب ، فقليل : يصلب حياً ،  
ثم يزج بطنه برمح حتى يموت ، وقيل : يقتل ويصلى عليه ثم يصلب (٢) .

ولم يحدث في عهد النبي ﷺ أن صلب أحد بأمره من المسلمين ولا  
غيرهم ، وكذلك في عهد أبي بكر رضي الله عنه .

ولما أراد رسول الله ﷺ أن يضاعف العقوبة على العرنيين الذين قدموا المدينة  
مظهرين الإسلام ، ومرضوا في المدينة ، فبعثهم ﷺ إلى إبل الصدقة ، ليشربوا  
من أبوالها وألبانها فيصحوا ، ولما وصلوا شربوا وصحوا ، وقتلوا الرعاة ، وساقوا  
الإبل وارتدوا ، لما وقعت منهم هذه الجرائم كلها بعث الرسول ﷺ في أثرهم ،  
وأمر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم ، وسملت أعينهم ، وتركوا حتى ماتوا (٣) .

(١) انظر : رائد الطلاب لجبران مسعود ، ص ٧٥٦ ، ط دار العلم للملايين ، بيروت ، ومعجم ألفاظ القرآن  
الكريم ٧٩/٢ لمجمع اللغة العربية ، ط ثانية ، مصر ١٣٩٠ هـ .

(٢) التفسير الكبير : للرازي ٢١٦/١١ ، ط ثانية ، نشر دار الكتب العلمية بطهران .

(٣) انظر : التفسير الكبير : للرازي ٢١٤/١١ ، وانظر : سنن النسائي شرح السيوطي ٩٣/٧ - ١٠١ حول  
هذه الآية وقصة العرنيين .

ولم يصلبهم ، ونزلت هذه الآية من سورة المائدة : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [ المائدة : ٣٣ ] ، نسخًا لما فعله الرسول ﷺ فصارت تلك السنة منسوخة بهذا القرآن ، هذا مما قيل فى سبب نزول هذه الآية ، وسواء كان هذا سبب نزولها أو ذاك ، فإنه لا يعنينا ، والقصد الإشارة إلى أن الرسول ﷺ لم يصلب مع أنه قد أضعف العقوبة بأمور أخرى .

ما حدث من صلب فى عهد الفاروق :

لقد حدث الصلب فى خلافة الفاروق مرتين - فيما أعلم - مرة كان الصلب لغلام وجارية مسلمين ، ومرة لرجل من أهل الذمة نقض العهد ، وفجر بمسلمة حيث اعتدى عليها واستكرهها .

ونحن لا يعنينا هنا إلا ما حدث فى جانب غير المسلمين ، حيث إن هذا الفصل عقد لهذا ، وبما أن هذه الأولوية عامة تعم المسلم وغير المسلم ، فإنه لا بأس أن أسوق قصة المصلوبين من المسلمين دون الوقوف عندها .

ذكر ابن حجر فى الإصابة ، وابن عبد البر فى الاستيعاب من ترجمة أم ورقة بنت نوفل الصحابية الأنصارية ، أنها قالت لرسول الله ﷺ حين غزا بدرًا : ائذن لى فأخرج معك ، فأمرض مرضاكم ، ثم لعل الله أن يرزقنى الشهادة ، قال : قرى فى بيتك ، فإن الله يرزقك الشهادة ، فكانت تسمى الشهيدة ، وكانت قد قرأت القرآن ، فاستأذنت النبى ﷺ فى أن تتخذ فى بيتها مؤذنًا ، فأذن لها ، وكانت قد دبرت غلامًا (١) لها وجارية ، فقاما إليها بالليل ، فغميها بقطيفة لها حتى ماتت وذها ، فأصبح عمر ، وقال : والله ما سمعت قراءة خالتى أم ورقة البارحة ، فدخل البيت ووجدها ملفوفة بثوب فى جانب البيت ، فقام فى الناس خطيبًا فقال : من عنده من هذين علم ، أو من رآهما فليجىء بهما ، فجىء بهما ، فسألهما فأقرا ، فأمر بهما فصلبا ، فكانا أول مصلوبين بالمدينة ، وقال عمر رضى الله عنه :

(١) التدبير للرفيق : هو أن يعلق المالك عتقه بموت ماله ؛ سعى بذلك لأن الموت دبر الحياة ، أو لأن فاعله دبر أمر دنياه وآخرته ، فتح البارى ٤/٤٢١ ، ط سلفية .

صدق رسول الله ﷺ حيث كان يقول : « انطلقوا بنا نزور الشهيدة » (١) .

وهذه القصة قد رواها أبو داود كما قال ابن حجر فى الإصابة ، ورواها أحمد

- أيضاً - فى مسنده (٢) .

أما المصلوب من أهل الكتاب - وهو المقصود هنا - فإن صلبه قد كان سياسة من عمر اقتضاها فعل ذلك الذمى - اليهودى ، أو النصرانى على اختلاف فى الروايات - الذى اعتدى على مسلمة فى طريقها ، فصرعها وزنا بها ، ولقد مرّ بنا فى الشروط العمرية - حيث سردناها فى مبحث قبل هذا ، أن فى هذه الشروط عليهم توقيع المسلمين ، واحترام دينهم ونبیهم وشعائهم ، وألا يعتدوا على مسلم بضرب ، فإن فعلوا شيئاً من ذلك ، فقد نقضوا العهد ولا ذمة لهم ، وقد حل للمسلمين ما يحل لهم من أهل الشقاوة والمعاندة .

فالحكم فيهم فى هذه الحال يرجع إلى الإمام ، إن شاء قتل أو منّ ، أو أخذ الفداء ، أو نفاهم (٣) ، ولكن كيف إذا انتهك عرض المسلم ، وقد فرض الله حدوداً على المسلمين فيما بينهم لو حصل شيء من ذلك ، فهل يكتفى بأن يقام الحد على الذمى كما يقام على المسلم ، وهو قد ارتكب عدة جرائم ، حيث نقض العهد ، وزنا بمسلمة مستكرهه ، وقطع عليها الطريق حيث اعتدى عليها فيها ؟ إنه لو حصل هذا من مسلم لجاز للإمام أن يضاعف عليه العقوبة ، وينكل به عبرة لغيره ، وما فعله عمر بهذا الذمى من القتل والصلب إنما هو عدل الإسلام ، وجزء موافق لما ارتكب من عمل ، ولنسمع إلى الروايات فى ذلك :

روى أبو عبيد القاسم بن سلام فى الأموال ، والبيهقى فى السنن الكبرى ، عن عامر الشعبى ، عن سويد بن غفلة (٤) قال : كنا مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه -

---

(١) انظر : الإصابة فى تمييز الصحابة ٥٠٥/٤ ، ط دار صادر ، والاستيعاب : لابن عبد البر بهامش الإصابة نفس الجزء والصفحة ، وقد أورد القصة بالفاظ تختلف قليلاً ، وانظر كذلك : أخبار عمر : للطنطاوى ، ص ٢١٥ ، ط دار الفكر .

(٢) انظر : مسند أحمد ٤٠٥/٦ .

(٣) انظر : البحر الزخار الجامع لمذهب أهل الأمصار ٤٦٣/٦ .

(٤) سويد بن غفلة تابعى ، وهو أبو أمية سويد بن غفلة بن عوسجة بن عامر كوفى تابعى مخضرم ، أدرك الجاهلية كبيراً ، وأسلم فى حياة رسول الله ﷺ ، ثم قصد المدينة فوصلها فى يوم دفن ﷺ .

وهو أمير المؤمنين - بالشام ، فأثاه نبطى مشجع مستعدى ، فغضب يعنى عمر - غضباً شديداً ، فقال لصهيب : انظر من صاحب هذا ؟ فانطلق صهيب فإذا هو عوف بن مالك الأشجعى ، فقال له : إن أمير المؤمنين قد غضب غضباً شديداً ، فلو أتيت معاذ بن جبل فمشى معك إلى أمير المؤمنين ، فإنى أخاف عليك بادرته .

فجاء معه معاذ ، فلما انصرف عمر من الصلاة قال : أين صهيب ؟ فقال : أنا هذا يا أمير المؤمنين ، قال : أجنث بالرجل الذى ضربه ؟ قال : نعم . فقام إليه معاذ بن جبل ، فقال : يا أمير المؤمنين : إنه عوف بن مالك ، فاسمع منه ، ولا تعجل عليه ، فقال له عمر : مالك ولهذا ؟ قال : يا أمير المؤمنين رأيته يسوق بامرأة مسلمة ، فنخس الحمار ليصرعها ، فلم تصرع ، ثم دفعها ، فخرت عن الحمار ، ثم تغشاها ، ففعلت ما ترى ، قال : اتنى بالمرأة لتصدقك ، فأتى عوف المرأة ، فذكر الذى قال له عمر رضي الله عنه ، قال أبوها وزوجها : ما أردت بصاحبتنا فضحتها ؟ فقالت المرأة : والله لأذهبن معه إلى أمير المؤمنين ، فلما أجمعت على ذلك ، قال أبوها وزوجها : نحن نبليغ عنك أمير المؤمنين ، فأثيا ، فصدقا عوف بن مالك بما قال ، قال : فقال عمر لليهودى : والله ما على هذا عاهدناكم ، فأمر به فصلب ، ثم قال : يا أيها الناس : فوبذمة محمد صلوات الله عليه فمن فعل منهم هذا ، فلا ذمة له - قال سويد بن غفلة : وإنه لأول مصلوب رأيته - قال البيهقى : تابعه ابن أشوع ، عن الشعبى ، عن عوف بن مالك (١) .

هذا ما روى من فعل ذلك الذمى ، ومن سياسة عمر نحوه ؛ وكل هذه الروايات متفقة على هذه القصة ، إلا أن فى رواية عبد الرزاق : أن رجلاً يهودياً ، أو نصرانياً نخس بامرأة مسلمة . . فهنا شك الراوى فى الذمى أيهودى هو أم نصرانى .

وهذا لا يؤثر على صحة القصة ، وسواء كان يهودياً ، أو نصرانياً ، أو مشركاً آخر ، فإنه من غير المسلمين ممن لهم عهد فنقض عهده ، وأتى بما يستحق عليه ما يكون نكالا له ، وعبرة لغيره بلا ظلم ولا هضم .

(١) السنن الكبرى : للبيهقى ٢٠١/٩ ، والأموال : لأبى عبيد ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، والمصنف : لعبد الرزاق الصنعانى ١١٤/٦ - ١١٦ .

ونسلمع إلى الأحق - وقد فعل ما فعل - يأتي إلى الفاروق مستعداً وكأنه لم يفعل شيئاً ، ويغضب له الفاروق رضي الله عنه ، وتشغله قضيته ، ويبحث عن الذي مدَّ يده إلى الذمي ليلقى جزاءه ، وليكن من كان ، ويأتي عوف بن مالك وهو الذي قد غضب لله ، وفعل الذمي ما فعل ، واعترف وذكر السبب ، وهنا لم يقبل منه الفاروق إلا أن يأتي بيينة على ما قال - وهو من هو من المسلمين - ويأتي أهل المرأة ليصدقوا عوفاً بما قال : وبعد التثبت أصدر الفاروق حكمه بقتل الذمي ، ثم صلبه جزاء ما ارتكب من جرائم .

وهذه أولية لعمر لم يسبق إليها ، وهي سياسة منه تتفق وروح الشريعة الإسلامية الأمرة بالمحافظة على الأنفس والأموال والأعراض .

وهذه الأولية هي آخر المطاف في هذا الفصل ، وإلى الفصل الرابع ، وبالله الإعانة ، ونستمد منه التوفيق .